جامعة الطائف
TAIF UNIVERSITY

مجلة

جامعة الطائف

للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة

المجلد الرابع - العدد السادس عشر
جمادى الآخر ١٤٣٩هـ - مارس ٢٠١٨م

المسائل النحويّة التي حكم عليها سيبويه بالقلّة عرضًا ودراسة

الدكتور / مشعان بن نازل الجابري

الأستاذ المساعد بجامعة طيبة

وكيل كلية المجتمع بالمهد بمنطقة المدينة المنورة

المقدّمة

الحمـدُ للّه حمدًا يليقُ بجلال وجهه وعظيـم سُلطانه، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمّد، وعلى آله، وصحبه وجميع إخوانه، وبعد:

فـإنّ كتاب سيبويه بحرٌ من بحور العربيّة زاخرٌ، تسابق إليه العلماء، وعدّوا معرفته من المفاخر، فمنهم من بلّ بفهمه صداه، ومنهم حال موجُ الكتاب دون مبتغاه.

وقـد كان ولايزال هذا الكتاب من مفاخـر العربيّة، وكلٌّ يغترف بحسب استطاعته، وقد يسّر اللّه شرحه لجماعة، ومنهم مَنْ جعل له عليه ((تعليقة)) ، وآخرُ شرح مواضع. ومـن المتأخّرين من حاول معرفة الكشف عن منهجه، وبعضُهم اكتفى بدراسة تراجمه، ولازالت الدراسات تترى، والبحرُ لا ينضب!

وهذه الدّراسة تحاول الوقوف على جزءٍ يسير من الكتاب، وتهدف إلى حكم أطلقه سيبويـه في مواضـع من كتابه، وكشْف مرادهِ به، ألا وهـو (القليل) ، وقد اقتصرتُ على بعض مسائل القسم النحويّ، وسميّته بـ(المسائل النحويّة التي حكم عليها سيبويه بالقلّة عرضًا ودراسة) .

وقد سرتُ في هذا البحث ودراسة مسائله على المنهج التالي:

- وضْع عنوانٍ للمسألة.
- إيراد نصّ سيبويه.
- شرح المسألة بإيجاز؛ معتمدًا على شروح الكتاب وغيرها من الكتب النحويّة.
- ربط المسألة بالباب الذي أوردها سيبويه فيه، من خلال ذكر مختصر للباب.
- محاولـة دراسة المسألة دراسة تاريخيّة، من خلال تتبّع ورودها في كتبِ العلماء مراعيًـا التسلسـل الزمني، من لدن سيبويه إلى السيوطـي، وتدوين التغييرات التي طرأت على ذلك الحكم:
  ١. استمرّ وصف القلّة.

٢. اندثر وصف القلّة، وأصبحت من المسائل الشائعة.
٣. اندثرت المسألة.
٤. وقَع تفصيل وتوسيع للمسألة.

ولا أدّعي الإحصاء، والإحاطة، بل بذلت ما في الوسع، والتوفيق من الله.

- لم أتوسّع كثيرًا في دراسة المسألة؛ بذكر الحجج والردّ عليها، ومناقشتها والترجيح؛ لأنّ ذلك ليس من أهداف هذا البحث.
- جعلت ترتيب المسائل كما وردت في كتاب سيبويه.
- ختمتُ البحث بخاتمة ضمنتها أبرز ما توصّل إليه البحث، ثم المصادر والمراجع التي استقى منها البحثُ مادته.

وأُشيرهُنا إلى ثلاثة أمور:

الأوّل: لم أقف على دراسةٍ تناولت موضوع هذا البحث –على كثرة الدراسات التي قامت على سيبويه وكتابه–.

الثاني: ليس هدف هذا البحث حصْر مسائل القليل، ولا دراستها بالطريقة المعهودة؛ إذ ليس ثَمّ مسألة من مسائل النحو إلا ودُرست قديمًا وحديثًا، وإنّما أردت أن أعرض بعض المسائل، ثمّ أحاول أن أدرسها دراسةً تاريخيّةً، وبخاصّة حكم سيبويه وصداه في كتب النحو.

والجانبُ التاريخي في الدّراسات النحويّة، وكشْفُ ما يعتري المسائل من زيادة أو نقصان لا يزال بحاجة إلى دراسات كثيرة، والأبحاث التي تناولته قليلةٌ، إلا ما كتب براجشتراسر في التطوّر النحوي، وقد ذكر أنّ الغرض من تلك المحاضرات[1] ((هو درْس اللسان العربيّ من الوجهة التاريخيّة، أي: من جهة نشأته وتكوّنه وأصول حروفه وأبنيته، وأشكال الجملة فيه، والتغييرات التي وقعت فيه، مع توالي الأزمان))[2]، إلا أنّ

(١) هي محاضرات ألقاها في التطوّر النحويّ للغة العربيّة بالجامعة المصريّة ١٩٢٩م. ينظر: مقدّمة د. رمضان عبد التوّاب للكتاب نفسه.
(٢) التطوّر النحويّ: ٧.

دراســة براجشتراسر فيما قبل سيبويه، ومقارنتهــا بالساميّات الأخرى، وهذه الدراسة لما بعد سيبويه.

الثالث: من أسباب اختيار هذا الموضوع محاولة كشف مراد سيبويه من القليل.

واللّهَ أسأل العلم النافع والعمل الصالح الخالص.

د. مشعان بن نازل الجابري
المدينة النبويّة

تمهيد

المُراد بالقليل:

هـذه المفـردة من المفردات التـي يُفهَم مُجمل دلالتها لكن ليـس على وجه التحديد والاطّراد.

فيقال في اللُّغَة: شيءٌ قليلٌ، وجمعه قُلُل، مثل سَرير وسُرُر. وقومٌ قَليلونَ وقليلٌ أيضًا. وقـد قلّ الشيءُ يقلّ قِلَّةً، وأقلَّه غيره وقلَّلهُ في عينِه، أيْ: أراهُ إيَّاهُ قليلاً. والقُلال بالضم: القليل[1].

قـال الراغـب: ((القلَّـةُ والكثرة يستعمـلان في الأعداد، كمـا أنّ العِظَـم والصِّغَر يستعمـلان في الأجسـام، ثُمّ يُستعار كـلّ واحد من الكثرة والعظم، ومـن القلّة والصّغر للآخر))[2].

وقال أبو البقاء الكفوي: ((كلّ شَيْء فِي الْقُرْآن "قَلِيلا"[3]، و"إِلَّا قَلِيل"[4]، فَهُوَ دون العشْرَة))[5].

أمّا ابنُ هشام، فقد أراد أن يجعل للأحكام اللغويّة حدودًا مُتمايزة، فيقول: ((اعلم أنّهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومُطردًا:

١. فالمطَّردُ لا يتخلّف.
٢. والغالبُ أكثر الأشياء، ولكنّه يتخلف.
٣. والكثيرُ دونه.
٤. والقليلُ دونه.
٥. والنادرُ أقلُّ من القليل.

---

(١) تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٥/١٨٠٤ (ق ل ل).
(٢) المفردات في غريب القرآن: ٦٨١. وينظر: تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٥/١٨٠٤ (ق ل ل).
(٣) وردت في أكثر من سورة، منها في سورة البقرة: ٤١.
(٤) وردت في أكثر من سورة، منها في سورة آل عمران: ١٩٧.
(٥) الكُليّات: ١/٧٠٢.

فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثةُ قليلٌ، والواحد نادرٌ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك))[1].

ولا يعني أنّ ذلك حدٌّ وضابطٌ لا يُحاد عنه ولا يختلف بتقدير الأشخاص، بل هو للتقريب[2]، وإلّا فالأربعة، والخمسة بالنسبة إلى العشرين قليل. يُضاف إلى ذلك أنّ المسائل اللغويّة مبنيّة على التقدير لا الحصر.

مفهوم القليل عند سيبويه:

المتتبّع لكلام سيبويه يكاد يقطع بأنّ مُراده بالقليل هو ما يقابل الكثير، وقد استعمل كلا الأسلوبين. أمّا الأوّل (القليل) فسيمرّ معنا في مسائل هذا البحث، وأمّا الثّاني (ليس بالكثير)، فقد قال: ((...وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم...))[3].

وبهذا تتّضح معالمُ القليل عند سيبويه بأنّه يقع مقابل الكثير، وأقلّ منه ((لا يكاد يُعرَف))[4].

وقد يقرن مع الـ((قليل))، وصفًا آخر، وهو((لا يَكادُ يُعْرَفُ))[5].

والذي يظهر أنّ استقراء ابن هشام للأحكام النحويّة السابقة موافقٌ لأحكام سيبويه.

وينقسم القليل عند سيبويه إلى قسمين:

الأوّل: قليلٌ في الكلام المنثور، وعليه غالب المسائل التي قام عليها هذا البحث.

الثّاني: قليلٌ في الشعر، قال سيبويه: ((وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر))[6].

---

(١) الاقتراح: ١١٦، وفيض نشْر الانشراح من روض طيّ الاقتراح: ١/ ٥٦٠.
(٢) ينظر: أصول النّحو عند ابن مالك: ١٨٤.
(٣) الكتاب: ٢/ ٢٦٥.
(٤) الكتاب: ١/ ٦٠، ١٤٧.
(٥) الكتاب: ١/ ١٤٧.
(٦) الكتاب: ٤/ ٢٥٠.

القياس على القليل:

ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأوّل: قولهم في النسب إلى ((شَنُوءة)): ((شَنَئي)). فلك أن تقول في ((رَكُوبة)): ((رَكَبي))، وفي ((حَلُوبة)): ((حَلَبي))؛ قياسًا على ((شنئي))، وذلك أنّهم أجروا ((فَعُولة)) مُجرى ((فَعِيلة))؛ لمشابهتها إياه من أوجه:

- أنّ كلًّا منها ثلاثيّ.
- وأنَّ ثالثه حرفُ لين.
- وأنَّ آخره تاءُ التأنيث.
- وأن ((فعولاً)) و((فعيلاً)) يتواردان نحو: أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشي ومشو ونهي عن الشيء ونهو.

فلمّا استمرّت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا حنفي قياسًا قالوا: ((شنئي)) قياسًا.

قال أبو الحسن: فإن قلت: إنّما جاء هذا في حرفٍ واحدٍ يعني ((شنوءة))؟.

فالجواب: أنّه جميع ما جاء[1].

قال ابنُ جنّي: ((وما ألطف هذا الجواب ومعناه أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولاً فلا غرو ولا ملام))[2].

(١) ينظر: الخصائص: ١/١١٥، والاقتراح: ١٥٩.
(٢) الخصائص: ١/١١٦.

المسألة الأولى: حَمْلُ (ليس) على (ما)

قال سيبويه: ((وقد زعم بعضهم أنّ (ليسِ) تجعل كـ(ما)، وذلك قليلٌ لا يَكادُ يُعْرَفُ. فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللّه أَشْعَرَ منه[1]، و: ليس قالها زيدٌ. قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ[2]:

فأصْبَحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ ... وليسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِي المَساكينُ[3]

وقال هشام أخو ذي الرّمة[4]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدَائي إنْ ظَفِرْتُ بهَا ... وليْس مِنْهَا شِفاءُ الدَّاءِ مبْذُولُ[5]

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب. والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ في (ليس) إضمارًا وهذا مبتدأ، كقوله: إنَّه أمةُ اللّه ذاهبةٌ. إلاّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطِّيبُ إلاّ المِسكَ[6]، وما كانَ الطيبُ إلا المسكَ))[7].

---

(١) هكذا في طبعتي باريس، وهارون، وفي طبعة بولاق والنسخة التي شرحها السيرافي ((ليس خلق اللّه مثله)). وينظر: جهود الزجّاج في دراسة كتاب سيبويه: ٢٦٨/١. وقد أوردها بهذه الصيغة الأخيرة سيبويه في موضع متقدّم على هذا الموضع فقال: ((فمن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللّه مثلَه. فلولا أنّ فيه إضمار لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنَّهُ. وسوف نبيّنُ حالَ هذا في الإضمارِ وكيف هو إن شاء اللّه)). الكتاب: ٧٠/١.

(٢) هو: حميد بن مَالك بن ربعي بن مخاشن بن قيس التميمي. شَاعر إسلامي مُجيد من شعراء الدولة الأموية، لُقّب بالأرقط؛ لآثار كانت بوجهه. تُنظر: ترجمته في: معجم الأدباء: ١٢٢٥/٣، والخزانة: ٣٩٥/٥.

(٣) يُنظَر في: المقتضب: ١٠٠/٤، والأصول: ٨٦/١، والتذييل: ١٤٠/٤. وقد كان حُميدٌ يُبخَّل، وفي هذا البيت يصف أضيافًا نزلوا به فقراهم تمرًا، فلما أصبحوا فإذا نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضًا؛ إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، وشرَههم.
والشاهد فيه: نصْب (كلّ) وجعْل (ليس) بمعنى (ما) كأنّه قال: ما يلقي. ينظر: شرح سيبويه للسيرافي: ٦/٢.

(٤) هو: هشام بن نهيس بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة العدوي، كان شاعرًا مجيدًا. تُنظَر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢٦٨٢/٦.

(٥) يُنظَر في: الجمل المنسوب للخليل: ١٤٦، والمقتضب: ١٠١/٤، وسفر السعادة: ٨٠٢/٢.

(٦) ضُبط المسك في تحقيق هارون، ود. البكّاء بالرفع، والصواب النصب، كما نبّه على ذلك د. عيّاد الثبيتي في تعليقه على البسيط لابن أبي الرّبيع: ٧٠٨/٢.

(٧) الكتاب: ١٤٧/١.

دراسة المسألة:

حكى سيبويه عن ((بعضهم))، ولم يبيّن مَن المُراد به، وكذلك سار سيرَه شُرّاحُ كتابه. وفي طبعتي باريس[1] وبولاق[2]: ((وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل (ليس) كـ(ما)))، وكذاك أبهم أبو عليٍّ الفارسيّ إذ قال: ((ذُكِرَ أنَّ قومًا يجرون (ليس) مُجرى (ما)...))[3]. وهي أولى من الذي في طبعة هارون؛ لأنّه قسم العربي قسمين: منهم من يرفع، ومنهم من ينصب.

وهذه المسألة أوردها سيبويه مُدرجةً مع غيرها تحت (باب حروف أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهْي) وقد أبانَ مُرادَه بهذه الترجمة قولُه إثر ذلك: (وهي حروف النَّفْي شبّهوها بحروف الاستفهام) ودلالة هذه الترجمة وبابها جلّاها السيرافيُّ بقوله: "قدّمنا أنّ قولك: ((زيدٌ ضربته))، وقولك: ((أزيدًا ضربتَه)) في الاستفهام أجود من قولك: ((أزيدٌ ضربته))، وقد توسّطت هذين البابين حروفٌ يتقاربُ النصبُ فيها والرفْع، وهي (ما) و(لا)، تقول: ((ما زيدًا ضربته))، و((ما زيدٌ ضربته)).

وإنّما تقارب فيها النصْب فيها والرفْع؛ لأنّها تشبه حروف الاستفهام بدخولها على المبتدأ فتخرجه من حدّ الإيجاب إلى حدّ النفي، كما أنّ حروف الاستفهام أخرجت ما دخلت عليه من الإيجاب إلى الاستفهام، وتشبه المبتدأ من جهة؛ لأنّها نقيضة المبتدأ، ونفيٌ له"[4].

أمّا مسألتنا فقد أبان أبو سعيد السيرافيُّ مراد سيبويه بها بقوله: يعني أنّ بعضهم يجعل (ليس) محمولةً على (ما) فيلغي عملها. ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب إلا مَن كانت من لغته في (ما) إلغاؤها، فتحمل (ليس) على (ما)، وتجعلها حرفًا لا تعمل في اللّفظ شيئًا كما لم تعمل (ما). وليس على هذه اللّغة دليلٌ قاطع، ولا حجّة تقطع العذر؛ لأنّ كلّ ما يستشهد به يحتمل التأويل؛ لأنّه إذا احتجّ محتجّ بقولهم: ((ليس

(١) ٦٢/١.
(٢) ٧٤/١.
(٣) البغداديّات: ٣٨٣.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٤/٤-٢٥.

خلـق اللّهُ مثلَه)) فقال: (خلق) فعل، ولـو كانت (ليس) فعلًا لما وليها الفعل[١]، فللقائل أن يقـول في: (ليـس) ضمير الأمـر والشأن، و(خلق) وما بعـده جملة في موضع الخبر؛ فلذلك قال سيبويه: ((فهذا يجوز أن يكون منه لهذا المعنى))[٢].

أقوال العلماء:

للعلماء في هذه المسألة قولان:

الأوّل: يجـوز أن تُحمَـل (ليـس) على (مـا) فيُلغَى عملها، وهو قليـلٌ. وبذلك قال سيبويـه[٣]، وأبو عليٍّ الفارسيّ[٤]، فقد خرّج قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك بأنّه كقولهم مـا الطيبُ إلا المسكُ، مُستدلًّا برفعهم (المسك) كما رفعوا خبر (ما). والمالقي[٥]، وابنُ هشـام[٦]، فقد أورد في الباب الثامـن قاعدةً[٧] عنْونَ لها بـ(مـن مُلَح كلامهم تقارض اللَّفظـين في الأحكام) وذكر منه: إعْطَاء (لَيس) حكم (مَـا) في الإهمال عِنْد انْتِقَاض النَّفْي بإلا كقولِهم: ((لَيْسَ الطّيب إلَّا المسك))، وَهِي لُغَة بني تَمِيم.

وقال في موضع آخر: وتلازم[٨] رفع الاسم وَنصب الخبَر. وَقيل: قد تخرج عَن ذَلك في مَواضـع، منها: أن يقْتَرن الخبَر بعدها بـ(إلَّا)، نَحـو: ليس الطّيب إلَّا المسك بالرَّفْع؛ فَإنّ بني تَمِيم يَرْفَعُونَهُ حملًا لَهَا على (مَا) في الإهمال عند انتقَاض النَّفْي كَمَا حمل أهل الْحجاز (مَا) على لَيْسَ في الإعمال عِنْد اسْتِيفَاء شُرُوطَهَا[٩].

---

(١) يُشير إلى الخلاف في فعليّة (ليس)، وللنحاة فيها قولان:
الأوّل: مذهب أبي بكر بن شقير، وأبي علي الفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنّها حرف.
الثّاني: مذهـب الجمهور أنّها فعل. ينظر: الكتـاب: ٣٧/٢، ومعاني القرآن للفـرّاء: ٤٣/٢، والحلبيات: ٢٢٢، والبصريّات: ٨٣٣/٢، والتذيل: ١١٧/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٨/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٤٧/١.

(٤) ينظر: البغداديّات: ٣٨٤.

(٥) رصف المباني: ٣٠١، والجنى الداني: ٤٩٤.

(٦) مغني اللبيب: ٥٥٨/٣، وَ ٧٢٤/٦-٧٢٥.

(٧) وهي القاعدة الحادية عشرة.

(٨) أي: ليس.

(٩) مغني اللبيب: ٥٥٨/٣.

الثّاني: جماعة من العلماء يظهر عدمُ موافقتهم لسيبويه، ومنهم السيرافيّ؛ فقد قال: ((ولا يجوز أن يكون الذي يفعل ذلك من العرب إلا مَن كانت من لغته في (ما) إلغاؤها، فتحمل (ليس) على (ما)، وتجعلها حرفًا لا تعمل في اللّفظ شَيئًا كما لم تعلم (ما). وليس على هذه اللّغة دليلٌ قاطع، ولا حجّة تقطع العذر؛ لأنّ كلّ ما يُستَشهد به يحتمل التأويل))[1]، وكذلك الرّمّانيّ يرى أنّه ((مذهب ضعيفٌ؛ من أجل أنّه يكفي فيما يوجبه الشبهُ منعُ التصرّف، كما يكفي في (ما) أنْ تعمل إذا ترتّب الخبر في موضعه على أصله. وأمّا قول هشام[2] فلا يُحمَل على هذا المذهب الضعيف، ولكن على الإضمار في (ليس) وكذلك قول حُميد))[3]، وأبو عليّ الشلوبين، فقد قال كما روي عنه: ((فلا ينبغي أن يُحمَل عليه ما وجدت مندوحة))[4].

وثَمَّ فريقٌ ثالثٌ حكوا قول سيبويه ولم يبدوا رأيًا بردّ ولا موافقة، ومنهم: ابنُ الشجريّ[5]، وابنُ يعيش فقد حكى أقوال العلماء فيها دون أن يرجّح فقال: (لَيْسَ) فيها خلافٌ، فمنهم من يُغلّب عليها جانبَ الحرفية، فيُجريها مجرى (ما) النافية؛ فلا يُجيز تقديمَ خبرها على اسمها، ولا عليها، لا يقولون: ((ليس قائمًا زيدٌ))، و((لا قائمًا ليس زيدٌ)). وعليه حمل سيبويه قولَهم: ((ليس الطيبُ إلّا المسكُ))، و((ليس خَلْقُ الله أشْعَرُ منه)). أجراها مجرَى (ما).

ومنهم من أجاز تقديمَ خبرها عليها نفسها، نحوَ: ((قائمًا ليس زيدٌ))، وهو قول سيبويه، والمتقدّمين من البصريين، وجماعةٍ مِن المتأخرين كالسيرافيّ، وأبي عليّ، وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيين[6].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٢٨.

(٢) يعني هشامًا أخا ذي الرّمّة، وقد تقدّم تخريجه.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرّماني: ١/٣٨٤-٣٨٥ (رسالة).

(٤) التذييل: ٤/١٤٩، وتمهيد القواعد: ٣/١٠٩٨، ولم أقف عليه فيما بين يديّ من كتبه المطبوعة. ونقل عنه الدّماميني في تعليق الفرائد: ٣/١٨٦ أنّه يجيز ((إلغاء (ليس) وجعلها حرفًا بمنزلة (ما)، وذلك قليلٌ جدًّا، وممّن نصّ على ثبوته سيبويه)).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ١/٣٠٢.

(٦) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٣٦٩.

ونلحظ هُنا أنّ ابن يعيش جعل قول سيبويه واحدًا، أمّا ابنُ مالك فيرى أنّ سيبويه أجاز الرأيين إذ قال: ((أشار سيبويه إلى جواز ذلك[1] وأجاز في قول من قال: ((ليس خلق الله أشعر منه)) كون (ليس) فعلًا متحمّلًا ضمير الشأن اسمًا وكونها حرفًا[2] مهملا[3].

وهنا أمور لا تكتمل دراسة المسألة إلا بتجليتها:

الأوّل: رأي سيبويه واختياره في هذه المسألة قد يتبادرُ إلى الذهن أنّه واضحٌ أبانه قولُه: ((والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أنّ في ليس إضمارًا وهذا مبتدأ، كقوله: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ))[4] وقال في باب الإضمار: ((قول بعض العرب: ليس خَلَقَ الله مثلَه. فلولا أنّ فيه إضمارًا لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثلُ ما في إنَّهُ))[5]. إلا أنّ قوله: ((إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطَيبُ إلاّ المسكُ))[6]، وقال في باب الإضمار: ((فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيبُ إلاَّ المسكُ))[7]، فقوله هذا يُفهَم منه غيرُ ذلك، بل صرّح أبو عليّ الفارسي بأنّ ((سيبويه لم يتأوّل (ليس) على أنَّ فيه ضمير القصّة والحديث))[8].

وقد شنّع على سيبويه وعلى السيرافي ووصفهما بالتخبّط في هذه المسألة ملكُ النحاة[9]، وتصدّى له ابنُ برّي[10]، وعلم الدين السّخاويّ[11].

والذي يظهر لي أنّ سيبويه يفرّق بين (ليس) إذا وليها فعلٌ، وبينها في نحو قولهم: ((ليس الطيبُ إلا المسكُ))، فالوجه عند سيبويه إذا وليها فعلٌ أنّ (ليس) فيها إضمارًا،

(١) الكتاب: ١/٧٠.
(٢) السابق: ١/١٤٧.
(٣) شرح التسهيل: ١/٣٧٩.
(٤) الكتاب: ١/١٤٧.
(٥) الكتاب: ١/٧٠.
(٦) الكتاب: ١/١٤٧.
(٧) الكتاب: ١/٧١.
(٨) البغداديّات: ٣٨٤، و ينظر: الشيرازيّات: ١/٢٦١.
(٩) ينظر: جواب المسائل العشر: ٣٩، وسفر السعادة: ٢/٧٩٩.
(١٠) ينظر: جواب المسائل العشر: ٤٤-٥٢.
(١١) ينظر: سفر السعادة: ٢/٨٠٢.

ودليلُ هذا قولـه المتقدّم، وقوله في باب الإضمار بعد إيـراده بيت حُمَيد الأرقط: ((فلو كـان (كـلّ) على (ليس) ولا إضمارَ فيـه لم يكن إلا الرفعُ في كـلّ))[1]. وأمّا في قولهم: ((ليـس الطيـبُ إلا المسكُ)) فليس فيه إضمـار، كما حكاه أبو علـيٍّ الفارسي. -والله أعلم-.

ثّـم وقفـتُ بأَخَرة علـى نصٍّ لأبي علـيٍّ الفارسيّ يعزّز مـا ذهبتُ إليـه، وهو قوله: ((حكـى سيبويه قولهم: ((ليس الطيـبُ إلا المسكُ)) وذهب فيـه إلى أنّه بمنزلة (ما) ولم يحمله على أنّ في (ليس) ضمير القصّة والحديث كما حمل قوله: ((ليس خلق الله أشعرَ منه)) على هذا الضمير))[2].

الثَّـاني: الـذي يظهـر لي أنّ القـول بحمـل (ليس) على (مـا) متفرّع عـن القول بحرفيّتها؛ لأنّ الفعل لا يحمل على الحرف، والذي رأيته في باب التقارض حمل النظائر علـى بعضهـا، وفي التضمـين تضمين الفعـل معنى فعل آخـر. يؤيّد هذا قـولُ أبي سعيد السـيرافيّ المتقدّم: ((.. وتجعلهـا حرفًا لا تعمل في اللّفظ شيئًا كما لم تعلم (ما))[3]، وقولُ ابن هشام: ((وَأَمّا لَيْسَ خلق الله مثله فَفِي (ليس) أَيْضًا ضمير لكنه ضمير الشَّأْن والحَديـث وَإِذاَ قيل بأَن (لَيْسَ) حرف فَـلاَ إِشْكَال، وَكَذَا إِذا قيل: فعل يشبه الْحَرْف))[4]. وَزعـم بَعضهم عَن قَائِل ذَلِك أَنّه قدرهَـا حرفًا وَأَنّ مَن ذَلِك قَوْلهم: لَيْسَ خلق الله مثله وَقَوله:

هِـيَ الشِّـفَاء لـدائـي لَـو ظَـفـرت بهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاء النَّفس مبذول))[5].

الثّالـث: نلحـظ من قـول ابن هشـام المتقدّم حصـر حمل (ليس) علـى (ما) في قولهم: ((ليـس الطيب إلا المسك))، خلافًـا لسيبويه، فقوله عـامٌّ؛ لأنّه القائل: ((وقد زعـم بعضهم أنّ (ليـس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليلٌ لا يَكادُ يُعْـرَفُ فهذا يجوز أن يكون

(١) الكتاب: ٧١/١.
(٢) الحلبيّات: ٢١٠. وينظر: ٢٢٠، ٢٧٠.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٢، وينظر: شرح المقرّب (التعليقة) لابن النحّاس: ٣٩٧/١.
(٤) مغني اللبيب: ٣٦٧/١.
(٥) مغني اللبيب: ٥٦٤/٣.

منــه: ليــس خَلَقَ اللّهُ أَشْعَرَ منه)). ففي مثاله لم ينتقض نفي (ليس) بـ(إلا). ومثل رأي سيبويــه رأي المالقي فقد قــال: ((والذي ينبغي أن يقال فيهــا، إذا وجدت بغير خاصية مــن خواصّ الأفعــال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعليــة، أنها حرف لا غير، كـ(ما) النافية. كقول الشاعر:

يهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجام[1]))[2].

الرّابــع: لم يستمــرّ الوصف بالقلّة عنــد غير سيبويه -حســب بحثي-بل انصرف الحديــثُ إلى دراسة المسألة، حتى يأتي القرن السّابع فنجــد عالمًا أندلسيًّا وهو أبو عليٍّ الشلوبين؛ فقد نقل الدّمامينــيُّ إجازته إلغاء(ليس) وجعلها حرفًا بمنزلة (ما)ووصف ذلــك بأنّه قليلٌ جــدًّا، واستشهــد بإثبات سيبويــه لها[3].واكتفى ابنُ مالــك بنقْل كلام سيبويــه ووصفه بالقلّــة، دون تعقيب[4]. وبهــذا يظهر الفرق بين سيبويــه وبين مَن جاء بعــده، فسيبويــه يصف الظواهر اللغويّة التــي سمعها من العرب مباشــرة أو رواها عن العلماء الذين سمعوها، وغيرُه اهتمّ بدراسة المسائل النحويّة لا أنّها ظواهر لغويّة.

المسألة الثانية: الرفْعُ على إضمار مبتدأ

قــال سيبويــه: ((ومن ذلك قول العرب: مَنْ أنتَ زيدًا، فزعم يونسُ أنّه على قوله: مَنْ أنت تَذكُر زيدًا، ولكنه كثر فى كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه...ولا يكون مَنْ أنتَ زيدًا إلاَّ جوابًا، كأَنَّه لمّا قال: أنا زيدٌ، قال: فَمَنْ أنتَ ذاكِرًا زيدًا.

وبعضُهــم يَرفــع -وذلك قليل-كأَنّه قــال: مَنْ أنت كلامُك أو ذكــرُك زيدٌ. وإنَّما قَلَّ الرفعُ؛ لأنَّ إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أن يكون خبرًا لمصدر ليس له[5]، ولكنّه يجوز على سعــة الكــلام، وصار كالمثل الجاري، حتّــى إنهم لَيسْألون[6] الرجل عــن غيره، فيقولون

(١) للنابغــة في ديوانه: ١٠٦، وأشعار الشعراء الستّــة الجاهليين: ٢٢٦/١، والجنى الداني: ٤٩٤. وقد ورد في بعض المصادر كالجنى الداني (كأسيافِ)، والمُثبَت هو الموافق لرواية الديوان.
(٢) رصف المباني: ٣٠١.
(٣) ينظر: تعليق الفرائد: ١٨٦/٣.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢٥/١.
(٥) في طبعتي باريس: ١٢٣/١، وبولاق: ١٤٧/١ (به).
(٦) في طبعتي باريس: ١٢٣/١، وبولاق: ١٤٧/١ (يسألون).

للمسؤول[1]: مَنْ أنتَ زيدًا، كأنّه يكلّمُ الذي قال: أنا زيدٌ، أي: أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيدٌ، فقيل له: من أنت زيدًا؟ كما تقول للرجل[2]: ((أطِرّي إنّكِ ناعلةٌ))[3]، و((احمقي))[4].

أي: أنتَ عندي بمنزلة التي يقال لها هذا))[5].

دراسة المسألة:

حكى سيبويه أنّ((بعضهم)) يرفع، وكما مرّ في المسألة السابقة لم يبيّن مَن المُراد به، وكذلك نحا نحوه شُرّاحُ كتابه، وتابعوهم.

وهذه المسألة أوردها سيبويه تابعة لمسألة من مسائل باب سمّاه (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعلا لمتروك إظهارُه فى غَير الأمر والنَّهي)[6]، وعرض مسائله

---

(١) في طبعتي باريس: ١٢٣/١، وبولاق: ١٤٧/١ (فيقول القائل منهم).

(٢) أي: أنّه جرى كالمثل إذْ سُمِع عربيٌّ يذكرُ رجلاً فقال لرجل: سألتك من أنتِ زيدًا؟ أي: أنت في تركك البيان عن هذا المذكور بمنزلة الذي قيل له: ((من أنت زيدًا؟)) فهذا مثلٌ على نحو: ((أطرّي إنك ناعلة)). شرح الكتاب للرّمّاني: ٦٠٣/٢ (رسالة).

(٣) مثلٌ يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. ويستوي فيه خطابُ المذكر والمؤنث والجمع والاثنين على لفظ التأنيث.
والإطرار: أن تركب طُرَرَ الطريق، وهي نواحيه، وقيل: معناه أَدلِّي، وقيل: اجمعي. قال أبو عبيد: معناه ارْكَبِ الأَمْرَ الشديدَ فإنك قويّ عليه، وأصلُه: أنَّ رجلًا قال لراعية له كانت ترعى في السهولة وتَدَعُ الحُزُونَة: أطرّي، أي خُذي طُرَرَ الوادي وهي نواحيه، فإنّ عليك نَعْلَينِ، قال: أحسبُه عني بالنعلين غلظ جلد قَدَمَيْهَا. ينظر في: الأمثال لأبي عُبيد: ١١٥، وإصلاح المنطق: ٢٨٨، وكتاب تهذيب الألفاظ لابن السكّيت: ١٦٠/١، والمُنَجَّد في اللغة: ٢٥٢، وجمهرة الأمثال: ٥٠/١، والمحكم: ١٢٦/٩، والمستقصى: ٢٢١/١، والمشوف المعلم: ٤٨٢/١، واللسان: ٥٠٠/٤.

(٤) في طبعتي باريس وبولاق((أطرّي إنّك ناعلةٌ واحمقي)).
وقد رآها هارون تحريفًا، وذكر أن الصواب: ((واجمعي)).والصواب أنّه مَثَلٌ آخر. كما سيأتي.
وهو جزءٌ من المثل ((احمقي وتيسي)) أي: كوني في الحمق كالتيس، هى سبة للمَرْأة في الأَصْل ثمَّ يُقَال لمن يتَكَلَّم بكلمة حمق. وهو في: تهذيب اللغة: ٣٣/١٣، وغريب الحديث للخطّابي: ١٧٥/٢-١٧٦، وتاج العروس: ٨٨/١٥.
وأورده سيبويه تبعًا للسابق؛ -وإن كان أصله لخطاب المرأة- على أنّه يُطلَق للذكر والأنثى؛ لأنّ الأمثال لا تُغيَّر. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣/٥.

(٥) الكتاب: ٢٩٢/١.

(٦) الكتاب: ٢٩٠/١.

حتى وصل إلى مسألة ((من أنت زيدًا)) وذكر أنّ مذهب العرب فيها النصب، وبيّن وجه النصب، والتعليل له[1] ثمّ أردفه بمسألة الرّفع ((من أنت زيدٌ)) ، ووصفها بالقلّة، وبيّن وجه الرفع كأنّه قال: مَنْ أنت كلامُك أو ذكرُك زيدٌ. ثمّ علّل قَلَّة الرفع؛ بأنَّ إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أن يكون خبرًا لمصدرٍ ليس له، ولكنّه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري[2].

وأصلُ هذا: أنّ رجلًا غيرَ معروف بفضل تسمَّى بـ (زيد)، وكان زيدٌ مشهورًا بالفضل والشجاعة، فلمّا تسمَّى الرجل المجهول بزيد الذي هو معروفٌ بالفضل، دُفع عن ذلك، وأُنكر عليه، فقيل له: من أنت زيدًا؟ على جهةِ الإنكار أو التحقير، كأنّه قال: من أنت تذكر زيدًا، أو ذاكرًا.

وبعضُ العرب يرفع ذلك، فيقول: ((من أنت زيدٌ؟)) فيكون خبرًا عن مصدر محذوف، كأنّه قال: ((من أنت، كلامُك زيدٌ؟)) فإن قيل: كيف يجوز أن يكون خبرَ المصدر، والخبرُ إذا كان مفردًا يكون هو المبتدأ في المعنى، وليس الخبرُ ها هنا المبتدأ؟ قيل: ثَمّ مضافٌ محذوفٌ، والتقديرُ: من أنت كلامُك كلامُ زيد، أو ذِكرُك ذكرُ زيد، ثمّ حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه توسُّعًا على حدِّ "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" [يوسف:٨٢][3].

أقوال العلماء:

لم أقف على قول يمنع رفع تلك المسألة، بل يوردونها لتخريج رفعها، ومن المجيزين لها: سيبويه، والسيرافي[4]، والرُّمّاني[5]، وأبو السعادات ابن الأثير[6]، والأعلم[7]، وابن

(١) الكتاب: ١٩٢/١.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٢/١.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣/٥، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٥/١، وهمع الهوامع: ١٨/٢.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣/٥.
(٥) ينظر: شرح الكتاب للرُّمّاني: ٦٠٣/٢ (رسالة).
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٤٣/١.
(٧) ينظر: النُّكَت: ١٦٦.

يعيش[١]، وابن مالك[٢]، وأبو حيّان[٣]، وبهاء الدين السبكي[٤]،وابن هشام، وناظر الجيش[٥]، لكن ابن هشام يخالف سيبويه في التقدير؛ إذ يُقدّره ((مذكورك زيد)) ويراه أولى من تقدير سيبويه: كلامك زيد[٦]؛ ((لأنّ المعاني لا يُخبر عنها بالذوات؛ ولأن (زيدًا) ليس بكلام لعدم تركيبه. وأجيب بأنّه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز لغة، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام))[٧]، وهو عند السيرافي[٨] وابن يعيش[٩] على حذف مضاف تقديره: ((كلامُك ذكرُ زيد))، و((كلامُك اسمُ زيد))؛ ثمّ حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه توسُّعًا على حدِّ "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" [يوسف:٨٢].

وقدّره الرُّمّانيُّ بـ((من أنت ذكرُك اسمِ زيد))[١٠].

وقال ابنُ طاهر[١١] في الرفع والتقدير: مذكورك زيد، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب، والتزم حذف الرافع، كما التزم الناصب، نصّ عليه سيبويه، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله، وتحقير المخاطب وإذلاله[١٢].

ويُلحَظ من خلال استعراض آراء العلماء السابقين اختفاء الوصف بالقلّة بعد سيبويه، ثمّ يتجدّد الوصف بالقلّة في القرن السابع فنجد أنّ أبا السعادات ابن الأثير يُجيز رفعه، ومع ذلك يصفه بأنّه ((قليل))[١٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٥/١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٨/١.
(٣) ينظر: التذييل: ٣١٧/٣.
(٤) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١٦١/١.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٩١٥/٢.
(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١٩٨/١.
(٧) ينظر: التصريح: ٢٢٣/١.
(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٨٩/٢.
(٩) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٥/١.
(١٠) شرح الكتاب للرُّمّاني: ٦٠٣/٢ (رسالة).
(١١) ينظر: التصريح: ٢٢٣/١.
(١٢) ينظر: التصريح: ٢٢٣/١.
(١٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٤٣/١.

المسألة الثالثة: النّصب في نحو ((كيف أنت وزيدًا))، على إضمار فعل.

قال سيبويه: ((وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا. وهو قليلٌ في كلام العرب، لم[1] يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما)، و(كيف)، كأنّه قال: كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريد؟ وما كنتَ وزيدًا؟ لأنَّ (كنتَ) و(تكونُ) يقعان هاهنا كثيرًا، ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث. فمَضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تَكلّم بها-وإن كان لم يَلفظ بها- لوقوعها هاهنا كثيرًا.ومن ثَمَّ أنشد بعضُهم:

فما أنا والسَّيرَ في مَتلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذّكَرِ الضّابِطِ؟[2]

لأنَّهم يقولون: (ما كنتَ) هنا[3] كثيرًا، ولا يَنْقُضُ هذا المعنى. وفي(كيف) معنى يكون، فجرى (ما أنَت) مَجرى (ما كنتَ)، كما أنّ (كيف) على معنى (يكون)[4].

((وزعم أبو الخَطّاب[5] أنَّه سمع بعضَ العرب الموثوقِ بهم[6] يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا:

أتوعِدُني بقومِكَ[7] يا بْنَ حَجْلٍ[8] ... أُشَاباتٍ يُخالُونَ العِبادا

---

(١) الواو مثبتة في طبعة هارون، وبدونها في طبعتي باريس: ١٢٧/١، وبولاق: ١٥٣/١.

(٢) لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذليّ. وهو في: ديوان الهذليّين: ١٩٥/٢، وشرح أشعار الهذليّين: ١٢٨٩/٣، والتّبصرة ٢٦٠/١، وشرح المفصّل: ٥٢/٢.
و(المتلَف): القفر الّذي يتلف فيه مَن سلكه. و(يبرّح): يجهد، مِن برح به الأمر تبريحًا: أجهده. و(الذّكر): يقصد الذّكر من الإبل. و(الضّابط): القويّ.

(٣) هكذا في طبعة هارون، وفي طبعتي باريس وبولاق (هاهنا).

(٤) الكتاب: ٣٠٢/١-٣٠٤.

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد أَبُو الْخطاب الْأَخْفَش الْأَكْبَر. كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّة قَدِيمًا، لَقِي الْأَعْرَاب وَأخذ عَنْهُم، وَعَن أبي عَمْرو بن الْعَلَاء وطبقته. أخذ عَنهُ سِيبَوَيْهٍ وَالْكسَائِيّ وَيُونُس وَأَبُو عُبَيْدَة، وَكَانَ ديّنا ورعا ثقَة. ينظر: بغية الوعاة: ٧٤/٢.

(٦) في طبعتي باريس وبولاق بعربيّتهم، ونسب هارون إلى أنّ الذي في باريس (بحرّيتهم)! وكلا الأسلوبين (بهم- بعربيّتهم) له حظٌّ من الذكر في الكتاب.

(٧) في طبعة باريس (قنّك).

(٨) في طبعات سيبويه (حجل) وهو الأكثر ورودًا في المصادر، وورد عند أبي علي القالي، والأسود الغندجاني، وابن الشجري، والآمدي، ونور الدين اليوسي، أنّه (جحل)، وهو جحل بن نضلة أحدُ بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن أعصر، له الأصمعيّة (٤٣) كانت بينه وبين شقيق مهاجاة أورد شيئًا منها الأسودُ

بما جَمَّعْتَ مِن حَضَنٍ وعَمْرٍو وما حَضنٌ وعَمْروٌ والجيادا[1]

وزعموا أنَّ الرّاعي كان يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي مَنَعَ[2] الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلا[3]

كأنّه قال: أَزْمانَ كان قومي والجماعةَ[4]، فحملوه على (كان)؛لأنّها[5] تقعُ في هذا الموضع كثيرًا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع، فكأنّه إذا قال: أزمانَ قومي، كان معناه: أزمانَ كانوا[6] قومي والجماعة كالذي، وما كان حضَنٌ وعمرٌو والجيادا. ولولم يقل: أزمان كان قومي، لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي[7]؛ لأنه أمرٌ قد مضى))[8].

الغندجاني في فرحة الأديب: ٤٨-٤٩. قال الآمدي: من يقال له جحل وحجل: فأمّا جحل فهومن باهلة، وهو جحل بن نضلة أحد بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر وهو القائل:
جاء شقيق عارضاً رمحه ××× إنّ بني عمك فيهم رماح.
يعني شقيق بن جزء بن رباح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا أحد بني قتيبة بن معن وأما حجل فوجدته في كتاب فزارة ذكر أنه عبد بني مازن من فزارة. ينظر: المؤتلف والمختلف: ١٠٢، والأمالي للقالي: ٩٧/٢، وفرحة الأديب: ٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١٠٠/١، وزهر الأكم: ١٤٤/٢.

(١) نسبه صاحبُ الحماسة البصريّة: ١٠٣/١، وابنُ السيرافيّ في شرح أبيات سيبويه: ٢٥٣/١والأسود في فرحة الأديب: ٤٩ لشَقيق بن جُزْء البَاهليّ، وهو بلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٥٣/١، وأمالي ابن الشجَري: ١٠٠/١، وشَرح التسهيل لابن مالك: ٢٥٩/٢.و(حضن)، بفتح الحاء والضاد: قبيلة من تغلب، و(الأشابات): الأخلاط من الناس الذين لا خير فيهم
والشاهد إنه نصب (الجياد)؛ لأنّه مفعول معه، والعامل فيه مقدر محذوف تقديره: وما يكون حضن وعمرو والجيادا، أي: مع الجياد.

(٢) رواية الديوان: لزم.

(٣) ()للراعي النميري في ديوانه: ٢٣٤، والأزهية: ٧١، وشرح التسهيل: ١٩٥/١، والارتشاف: ١١٩١/٣.

(٤) قال السيرافي: ((أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة، وحذف(كان)؛ لأنّهم يستعملونها كثيرًا في مثل هذا الموضع ولا لبس فيه، ولا يغيّر معنى)). شرح الكتاب: ٧٧/٥. وينظر: شرح أبيات سيبويه للنحّاس: ٩٨، وشرح الكافية الشافية: ٦٩١/٢، وشرح ألفيّة ابن مالك لابن الناظم: ٢٨٢، وتمهيد القواعد: ١١٧٢/٣، والتصريح: ٢٥٨/١.

(٥) في طبعة هارون (أنّها)، وما أثبتّ موافقٌ لطبعتي باريس وبولاق.

(٦) في طبعتي باريس وبولاق (كان). وبعدها سقطٌ فيهما استدركه هارون.

(٧) قال الرُّمّاني: ((فأضمر (كان) في الخبر؛ وإنّما جاز ذلك؛ لأنّه تذكيرٌ بحال قومه، والتذكير بأمر ليس بحاضر كالاستفهام، فلهذا جاز إضمار (كان))). ينظر: شرح الكتاب للرّمّاني: ٦٢٥/٢ (رسالة).

(٨) الكتاب: ٣٠٤/١-٣٠٥ (هارون)، ٣٨٨/١ (البكاء).

دراسة المسألة:

أورد سيبويه مسألتنا ذه مع جملة من مسائل باب ابتدأه بقوله (هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلّا أنها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعًا على كلّ حال)[1].

ويعني بالباب الأوّل البابَ الذي سبقه وهو (باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ؛ لأنّه مفعولٌ معه، ومفعولٌ به)[2] ومن مسائله: ((ما صَنَعْتَ وأباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأبُ كذلك، والواوُ لم تغيّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ فى الاسم ما قبلها))[3].

قال أبو سعيد شارحًا ترجمة مسألتنا: ((هذا الباب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل؛ لأنّهما بمعنى (مع)، إلّا أنّ الباب الأوّل في أوّله فعلٌ يعمل فيما بعد الواو على الترتيب الذي ذكرته، وهذا الباب فيه اسم معطوف على اسم بالواو التي معناها: (مع)، فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا، والمعنى فيه الملابسة))[4].

ومن هذا يظهر أنّ بابَ مسألتنا مبنيٌّ على الرفْع؛ لأنّ الاسم معطوف على الاسم بالواو التي معناها: (مع)، فيعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا[5]. وقد ساق سيبويه مسائله ووجّه نصبها، واستكمالًا للباب أتبعه بمسألتنا وهي على الرفع، وهي مسألةٌ لم يبتدعها خيالُه، ولم يفترضها فكرُه، بل أسندها إلى العرب، غيرَ مُكتف بذلك بل حاول إيجاد وجه تستقيم به فقال: ((لم يحملوا الكلام على (ما)، ولا (كيف)، ولكنّهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنّه قال: كيف تكون وقصعةٌ من ثريد، وما كنتَ وزيدًا))[6]،

---

(١) الكتاب: ١/٢٩٩.
(٢) الكتاب: ١/٢٩٧.
(٣) الكتاب: ١/٢٩٧.
(٤) شرح الكتاب: ٥/٧٣.
(٥) ينظر:شرح الكتاب: ٥/٧٣.
(٦) الكتاب: ١/٣٠٥.

وقال في الباب الذي يليه: ((ومَنْ قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا. كأنّه قال: ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا، وحمله على (كانَ)؛ لأنّ (كان) تقع ههنا))[1].

أقوال العلماء:

غالب مَن جاء بعد سيبويه من العلماء –ممّن وقفتُ على كلامهم– حذا حذوه، وما وجدتُ له مُخالفًا ولا مُنازعًا بل هم لقوله شارحون، ولرأيه متّبعون، وبمذهبه مُستشهدون. ومنهم: ابنُ السرّاج[2]، وأبوسعيد السّيرافيّ[3]، والرّمّانيّ[4]، وابن السِّيرافيّ[5]، والصَّيمريّ[6]، والأعلم الشّنتمريّ[7]، والعُكبري[8]، وابن مالك[9]، والنحّاس[10]، وابن هشام[11]، وابن القيّم الحفيد[12]، وأحمد بن يحيى بن المرتضى[13]، والجوجري[14]، والسيوطي[15].

إلّا ما ذكره المبرّد في الكامل[16] في نحو: ((فما أنت وعثمانُ)) فالرفعُ فيه الوجه؛ لأنّه عطَفَ اسمًا ظاهرًا على اسم مُضمَر وأجراه مُجراه، وليس ههنا فعلٌ فيُحمَل على المفعول، فكأنّه قال: ((فما أنتَ وما عثمانُ؛ هذا تقديره في العربيّة)). وما نسبه

(١) الكتاب: ٣٠٩/١، ٣١١.
(٢) ينظر: الأصول: ٢٥١/٢.
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٧٥/٥، ٧٧.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للرّمّاني: ٦٢٣/٢، ٦٢٤ (رسالة).
(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٥٣/١.
(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٥٩/١.
(٧) ينظر: النُّكت: ١٧٠/١.
(٨) ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٣/١.
(٩) قال في ألفيّته:
وبعد (ما) استفهام، او (كيف) نَصَبْ××× بفعْلِ كَونٍ مُضمَرٍ بعضُ العربْ.
ينظر: ألفيّة ابن مالك: ١٠٩، البيت (٣١٣).
(١٠) ينظر: التعليقة (شرح المقرّب): ٥٥٧/١.
(١١) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٠/٢.
(١٢) ينظر: إرشاد السالك: ٣٧٧/١.
(١٣) ينظر: تاج علوم الأدب: ٢٨٦.
(١٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٤٢/٢.
(١٥) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٤/٢.
(١٦) ٤٣١/١.

أبـو حيّـان لبعض المتأخّرين فقـال: ((ما ترجّح فيه العطف، وهـو أن يتقدم الواو جملة متضمّنـة معنى الفعـل، وبعد الواو اسمٌ لا يتعـذّر عليه العطف، نحو: مـا شأن عبد الله وزيـد، ويجوز النصب، نصّ عليه سيبويه، ومنعه بعض المتأخرّين))[1]. ومن المتأخّرين الذيـن أشـار إليهم أبو حيّان: ابن عصفور[2]، فقد زعـم أنّ هذا مما يجب فيه النصب علـى المعيّة، فقال: ((ولا يجوز التشريك؛ لأنَّه يلتبـس بالسؤال عن حال كلّ واحدٍ منهما على الانفراد))[3].

قـال ابـن الضائع: ((وهذا غلط، بل قد نصّ س على اختيـار الرفع، وذلك أنّك إذا سألـت من بينه وبين زيد اختلاط والتباس فهم المقصـود، فلا يقع لبس، فقدكان ينبغي ألا يجوز فيه النصب؛ إذ لا ناصب له، لكن زعم س أنّه جارٍ على توهم كان أو تكون))[4].

والسبـب في منعهم هذه المسألـة أنّهم وقفوا مع ظاهر قـول سيبويه: ((فإذا أظهر الاسـم فقـال ما شأن عبـد الله وأخيه يشتمه فليـس إلا الجرّ؛ لأنّه قـد حسن أن تحمل الكـلام على عبـد الله؛ لأنَّ المظهر المجـرور تحمل عليه المجرور. وسمعنـا بعض العرب يقول: ما شأنُ عبد الله والعرب يشتمها))[5].

وهـذا وهـمٌ من النّحاة عند أبي حيّـان؛ نظروا إلى كلام سيبويـه أوّلًا، ولم ينظروا إليه آخرًا، فقول سيبويه: ((فليس إلا الجر)) يعني في الأفصح، ويدلّ على هذا التقييد بالأفصح قول سيبويه بعد ذلك: ((ومن قال ما أنت وزيدًا؛ قال ما شأن عبد الله وزيدًا، وحمله على (كان)؛ لأنّ(كان) تقع هاهنا، والرفع أجود وأكثر، والجرّ في قولك: ما شأنُ عبـد الله وزيدٌ أحسن وأجود، كأنّه قال: ما شأنُ عبـد الله وشأنُ أخيه، ومننصب أيضًا قال: ما لزيد وأخاه)). فهذا نصٌّ من سيبويه على ترجيح العطف وتجويز النصب على أنَّه مفعول معه، وكلام سيبويه في هذا بين[6].

(١) ارتشاف الضرب: ١٤٨٨/٣. وينظر: التذييل: ١٢٤/٨-١٢٥.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٣/٢.
(٣) التذييل: ١٢٥/٨.
(٤) السابق: ١٢٥/٨-١٢٦.
(٥) الكتاب: ٣٠٩/١.
(٦) ينظر: التذييل: ١٢٤/٨.

الوصف بالقلّة:

قد اختفى الوصف بالقلّة في مسألتنا ذه بعد سيبويه حتى جاء ابن مالك فقال: ((وربما نُصب بفعل مُقدَّر بعد (ما)، أو (كيف)، أو زمن مضاف))[1]، وقال: ((والرفع في ما أنتَ وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد هو الجيّد))[2]. قال أبو حيّان شارحًا كلام ابن مالك السابق: ((ربّما) تفيد القلّة))[3].

المسألة الرّابعة: نصْب ما بعد (أمّا) في نحو: ((أمّا العبيدَ فذو عبيد)).

قال سيبويه: ((وزعم يونس أنَّ قومًا من العرب يقولون: أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليلٌ خبيثٌ))[4].

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة مع غيرها من مسائل (باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللّغات)، وقد عدّد المسائل التي بنى عليها الباب وبيّن ((إنَّما اختير الرفعُ؛ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر. ألا تَرى أنَّك تقولُ: هو الرجلُ علمًا وفقهًا، ولا تقول: هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً. فلمّا قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنّهم قالوا: أمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيد، أي: لك من العبيد نَصيبٌ، كأنَّك أردتَ أن تقول: أمّا من العبيد أو أمّا في العبيد فأنتَ ذو عَبيدٍ. إلاَّ أنك أخّرتَ (في) و(من) وأضمرتَ فيهما أسماءَهم))[5].

حتى انتهى إلى مسألة النصب (أمَّا العبيدَ فذو عبيد)، وقد حكم عليه بأنّه قليلٌ خبيثٌ، واعتمد في حُكمه بالقلّة والخبث على السماع الذي أورده الخليل عن العرب بـ((أنّهم شبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خمستَهم بالمصدر. كأنَّ هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدّراهمَ، أي: للعبيد وللدراهم، وهذا[6]

(١) التسهيل: ٩٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢٥٨.
(٣) التذييل: ٨/١٢٤.
(٤) الكتاب: ١/٣٨٩.
(٥) الكتاب: ١/٣٨٨.
(٦) في طبعة بولاق: ١/١٩٤ (فهذا).

لا يُتكلَّم به، وإنّما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونسَ، ولا أعلم الخليلَ خالَفَهُما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويّون: أمّا العِلْمَ والعَبيدَ فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح؛ لأنَّك لو أفردتَه كان الرفعُ الصوابَ؛ فخَبُثَ إذْ أجريَ غيرُ المصدرِ كالمصدر، وشبّهوه بما هو في الرَّدَاءةِ مثلُه، وهو قولُهم: وَيلٌ لهم وتَبٌّ))[1].

وقد اتّبعه أبو سعيد السيرافيّ في بيان مسائل الباب بقوله: ((قوله: أمّا العبيدُ فذو عبيد؛ فرفْعُ (العبيد) هو الوجه؛ لأنَّ العبْد ليس بمصدر فيقدّر له فعلٌ من لفظه ينصبه على ما تقدّم في المصادر، فوجب رفعه بالابتداء، وما بعده يكون خبرًا له، والعائد إليه محذوف تقديره: أمّا العبيد فأنت منهم، أو فيهم، أو نحو هذا ذو عبيد))[2].

أمّا الرُّمّاني فقد جعل عنوان الباب (باب اسم الجنس الجاري على طريقة كذا فكذا)[3]، وذكر أنّ غرض سيبويه من هذه الترجمة ((أنْ يُبيّن ما يجوز في اسم الجنس الجاري على طريقة (أمّا كذا فكذا) ممّا لا يجوز))[4].ويجوز النّصبُ على ضعف؛ لشبهه بالمصدر بأنّه جنسٌ كما أنّ المصدر جنس، إلّا أنّ المصدر جنسُ الفعل وقد وقَع موقعه في أمّا فجاز نصبه لهذه العلّة، ولا يجوز إذا كان على تعريف العهد فيه إلا الرّفع؛ لأنّه قد بطل شبهه بالمصدر[5].

أقوال العلماء:

للعلماء في النصب وتوجيهه مذاهب:

الأوّل: يجوز النصب على ضعف، إلاّ أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، فلو قال: أمّا العبيد الذين عندك أو الذين في دارك، أو هؤلاء العبيد، لم يجز النّصب، وهذا مذهب سيبويه[6]،والرُّمّاني[7]، وذهب أبو سعيد السيرافيّ إلى أنّه جُعِل (العبيد)- وهو اسم- مكان (التعبيد) وهو مصدرٌ، والعربُ قدْ استعملت (العبيد) في

(١) الكتاب: ١/٣٨٩.
(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٥/١٧٣.
(٣) شرح الرّماني للكتاب: ٢/٦٩٣ (رسالة).
(٤) السابق: ٢/٦٩٣ (رسالة).
(٥) ينظر: شرح الرّماني: ٢/٦٩٣ (رسالة).
(٦) الكتاب: ١/٣٩٠، وينظر: شرح الكتاب للسّيرافي: ٥/١٧٣.
(٧) ينظر: شرح الرّماني: ٢/٦٩٣ (رسالة).

تصريف الفعل من العبد، قال رؤبة:

والـنَّـاسُ عـنـدي كَـثُـمَـامِ الـتـمّـي يَـرضَـونَ بـالـتَّـعـبِـيـدِ والـتَّـأمِّـي[1]

فعلى هذا يُجعَل (العبيد) مكان (التعبيد)، كما جُعِل (الشّراب) وهو اسم للمشروب في موضع المصدر؛ فقالوا: شَربت شَرابًا، بمعنى شَربتَ شُربًا[2]، وقالوا: أعطيته عطاء؛ بمعنى: إعطاء، والعطاءُ: اسمٌ للشيء الذي يُعطَى؛ فعلى هذا يكون النَّصْب، ولا يجوز: هو الرجل خيلاً وإبلًا، كما جاز هو الرجل علمًا وعقلاً؛ لأنَّ علمًا وعقلًا في موضع الحال، أو المفعول له على أحد التقديرات[3]. وهذا هو ظاهر قول سيبويه؛ لأنّه قال: ((يجرونه مُجرى المصدر))[4]. وقال في قولهم: أمّا العلم والعبيد: ((حملوه على المصدر))[5]، أي: عطفوه عليه. ونظره بـ((ويلٌ له وتبٌّ))[6] من حيث كان (التَّبُّ) بابه النصب؛ فرفعوه حملًا على (الويل)، وهنا كان (العبيد) بابه الرفع، فنُصِب حملًا على العلم، شبّهوه بالمصدر فنصبوه[7].

الثَّاني: لا يجوز النّصب وليس له وجهٌ، وإليه ذهب المبرّد[8].

الثالث: أنّه على حذف مضاف تقديره: أما ملك العبيد، وهو مفعول له، وبه قال الزجّاج[9].

الرّابع: أنّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، وتقديره: مهما تذكر العبيدَ فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبدَ فهو ذو عبدٍ، وهذا الرأي يُنسَب إلى الكوفيين[10]، واختاره ابنُ

(١) لرؤبة بن العجّاج، في: ديوانه: ١٤٣، والمُبهج: ٢٠٧، والتذييل: ٥٩/٩.
(٢) قال الفيروزآبادي: ((...وبالضم والكسر: اسْمانِ، وبالفتح: القَوْمُ يَشْرَبونَ)). القاموس المحيط: ١٠٠ (ش ر ب).
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٢٨٠/٢.
(٤) الكتاب: ١٧٤/٥.
(٥) الكتاب: ٣٨٩/١.
(٦) الكتاب: ٣٨٩/١.
(٧) ينظر: التذييل: ٥٨/٩.
(٨) ينظر: شرح الكتاب للسّيرافي: ١٧٣/٥، والتذييل: ٥٨/٩، والارتشاف: ١٥٧٥/٣.
(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٧٤/٥.
(١٠) ينظر: الارتشاف: ١٥٧٣/٣.

مالك[١]، وضعّفه أبو حيّان[٢].

الوصف بالقلّة:

هذه المسألة كسابقاتها اختفى الوصف لها بالقلّة بعد سيبويه، وتوجّه حديث النّحاة إلى توجيه النصب، دون النظر إلى كثرته وقلّته، إلا ما ذكره أبو حيّان[٣] من وصف سيبويه له بالقبح، وكذلك ابنُ هشام[٤] ذكر أنّ سيبويه أنكره.

المسألة الخامسة: تقديم الحال على صاحبها النكرة

قال سيبويه: ((وتقول: عليك أميرًا زيدٌ؛ لأنّه لو قال: عليك زيدٌ، وهو يريد الإمرةَ كان حسنًا. وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشّعر؛ لأنّه ليس بفعل. وكلّما تقدّم كان أضعفَ له وأبعدَ، فمن ثمّ لم يقولوا: قائمًا فيها رجلٌ، ولم يحسُن حُسْنَ: فيها قائمًا رجلٌ))[٥].

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة ضمن مسائل باب سمّاه: (هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه قبيحٌ أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله)، وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ. لمّا لم يجز أن تُوصَف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالًا وكان المبنيّ على الكلام الأوّل ما بعده[٦].

قال أبو سعيد السيرافي شارحًا هذه الترجمة: جُملةُ هذا الباب أن يكون اسمٌ منكورٌ له صفةٌ تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيءٌ متقدِّم لذلك المنكور، ثمّ تتقدّم صفةُ ذلك المنكور عليه؛ لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تُحمَلَ على الحال، مثال ذلك: هذا رجلٌ قائمٌ، وفي الدار رجلٌ قائمٌ، (هذا) مبتدأٌ، و(رجلٌ) خبرُه، و(قائمٌ)

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢٣٠.
(٢) ينظر: التذييل: ٩/٥٤.
(٣) ينظر: التذييل: ٧/٢٣٢.
(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢/١٩٧.
(٥) الكتاب: ٢/١٢٥.
(٦) الكتاب: ٢/١٢٢.

نعت (رجل). وفي الدار رجلٌ قائمٌ، (رجلٌ) مبتدأ، و(فى الدار) خبرٌ مقدّم، و(قائمٌ) نعت (رجل)، ويجوز نصبُ (قائم) في المسألتين جميعًا. أمّا في (هذا رجلٌ قائمًا)، فالعامل فيه التنبيه أو الإشارة، وأمّا (في الدار رجلٌ قائمًا)، فالعامل فيه الظرف، والاختيار الصفة، فلمّا احتاج إلى تقديم الصفة على الموصوف،ولم يصلح أن ترتفع على الصفة لشيءٍ بعدها؛ لأنّ الصفة لا تكون إلّا بعد الموصوف، وكانت الحال تتقدّم وتتأخّر، نُصِبت على الحال، وعامل الحال قد تقدّم[1].

وقال شارحًا مسألتنا: وكذلك إذا قلت: زيدٌ عليك، جاز أن يكون عليك يعتمد، وعليك ينزل، وعليك يثني، ونحو ذلك. فإذا قلت: زيدٌ بك، وأنت تريد (مأخوذ) أو زيدٌ عليك، وأنت تريد (نازل)، ثمّ حذفت مأخوذًا ونازلًا بطل الكلام؛ لأنّهما خبران لا بدّ منهما، وإنّما جاز أن تقول: زيدٌ في الدار أو في السوق أو ما أشبه ذلك من الأماكن؛ لأنّ هذه الأشياء محالٌّ لزيد، وأنّ القصد فيها أنّه قد استقرّ فيها أو حلّها، ولا يذهب الوهْمُ في قولك: زيدٌ في الدار أو في السوق، أنّه يرغب في الدار أو يزهد فيها لما قد عُرِف بالعادة من أنّ القصد إلى حلوله فيها. فصار قولك: (في الدار) خبرًا يتمّ الكلام به بعد زيد، وقد عُرِف أيضًا بالعادة أن يُقال: زيدٌ على البصرة، يريدون: والٍ عليها، وإذا تمّ الكلام بظرفٍ وصار خبرًا جاز نصبُ ما بعدَه من الصفات على الحال؛ ولهذا جاز نصب: عليك أميرًا زيدٌ، ولا يجوز: عليك نازلًا زيد.

وقوله في آخر الباب: ((وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشِّعْر)) يريد تقديم الحال على الاسم الذي منه الحال إذا كان العاملُ ظرفًا ليس بكثيرٍ في الكلام، والكثيرُ أن يكون الحال بعد الظرف والاسم جميعًا، ألا ترى أنّك لا تكاد تجدُ في كلام العرب: إنّ في الدار قائمًا زيدًا، كما تجدُ: إنّ في الدار زيدًا قائمًا وأنّ زيدًا في الدار قائمًا. والذي وجد في القرآن قد تقدّمت فيه الأسماء على الأحوال، كقوله عز وجل[2]: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ×آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ" [الذاريات:١٥- ١٦]، "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ" [الطور:١٧-١٨]. والله أعلم[3].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٥٨/٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٨٣/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ٥٣/٥، والدُّرّ المصون: ٤٤/١٠.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢/٧.

وعلّل الرّمّانيُّ لحكم سيبويه: ((وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشِّعر)) بقوله: ((لأنّ الشِّعْر يحتاج فيه إلى التقديم من أجل إقامة الوزن، وليس كذلك غيره من الكلام فيجري على الترتيب))[1].

كما بيّن وجه جواز مسألتنا ((عليك أميرًا زيدٌ))؛ لأنّك لو قلت: عليكعلى معنى الإمرة- لأنّ (عليك) تقتضي الاستعلاء بالإمرة، ومع ذلك يضعف تقديم الحال على الاسم مع الظرف، ولا يضعف مع الفعل؛ لقوّة عمل الفعل حتى جاز أن يتقدّم معموله عليه[2].

وأجاز سيبويه: فيها قائمًا رجلٌ؛ لتقدّم العامل عليها، ولم يُجز:قائمًا فيها رجلٌ؛ لأنّ الحال لا تتقدّم على العامل الذي لا يتصرّف؛ لضعفه عن منزلة العامل الذي يتصرّف، ولا يجوز أن يُسوَّى بينهما في قوّة العمل؛ لأنّه إخراج الشيء عن حقّه الذي يجب له[3].

ويبيّن ما تقدّمَ من كلام السيرافيّ: ((وإذا تمّ الكلام بظرف وصار خبرًا جاز نصبُ ما بعده من الصفات على الحال))قولُ المبرّد: وَتقول: زيدٌ في الدَّار قَائمًا، فتنصب (قَائمًا) بِمَعْنى الفِعْل الَّذِي وَقع في الدَّار؛ لِأَنَّ المَعْنى اسْتَقر عبد الله[4] في الدَّار وَلذَلِك انتصبت الظروف.

فَإن جعلت (في الدَّار) للْقيَام وَلم تَجْعَلهُ لزيدٌ قلت: زيدٌ في الدَّار قَائمٌ؛ لأَنَّك إنَّمَا أردْت: زَيدٌ قَائمٌ في الدَّار فَجعلت (قَائمًا) خَبرًا عَن زيد وَجعلت (في الدَّار) ظرفًا لقائم.

فَمن قَالَ هَذَا قَالَ: إنّ زيدًا في الدَّار قَائمٌ.

وَمن قَالَ الأوّل[5] قَالَ إنَّ زيدًا في الدَّار قَائمًا، فَيكون في الدَّار الخَبَر، ثمَّ خبَّر على أَيَّة حَال وَقع استقراره في الدَّار، فَقَالَ قَائمًا، أَي، على هَذِه الْحَال. وَلمّا قَالَ (قَائم) إنَّمَا

(١) شرح الكتاب للرّمّاني: ١٤١٩/٣ (رسالة).
(٢) ينظر: شرح الكتاب للرّمّاني: ١٤٢١/٣ (رسالة).
(٣) ينظر: شرح الكتاب للرّمّاني: ١٤١٩/٣ (رسالة).
(٤) هكذا في المقتضب، والمذكور في المثال (زيد)!
(٥) أي: زيدٌ في الدَّار قَائمًا.

قَالَ: (في الدَّار)؛ ليخبر أَيّ مَوضِعٍ وَقع قِيَامُه[١]. ولابن السرّاج كلام نحوه، بل يكاد يكون بنصّه[٢].

قال ابنُ جنّي: إذا حضر عندك ضرورتان لابدّ من ارتكاب إحداهما فأت بأقربهما وأقلّهما فحشًا، وذلك كواو (ورنتل)... وكذلك إذا قلت: (فيها قائمًا رجلٌ) لَما كنت بين أن ترفع (قائمًا) فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لايكون بحال وبين أن تنصبه حالًا من النكرة، وهو على قلّته جائزٌ حملت المسألة على الحال فنصبت[٣].

أقوال العلماء:

أجاز هذه المسألة، المبرّد[٤]، وابن السرّاج[٥]، والرّمّاني[٦]، والسيرافي[٧]، وابنُ جنّي[٨]، وابن السيد البطليوسي[٩]، وابن يعيش[١٠]،وابن مالك[١١]، وأبو حيّان[١٢]، وغيرهم.

الوصف بالقلّة:

ظهر الوصف بالقلّة مُجدَّدًا بعد سيبويه بقرنين عند فقيه العربيّة ابن جنّي إذ حكم على (فيها قائمًا رجلٌ) بأنّه((على قلّته جائزٌ))[١٣]. كما ظهر في القرن السادس عند ابن الخشّاب؛ إذ قال: "...وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، واستعماله في الكلام

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٦٦/٤-١٦٧، وَ ٣١٧/٤.
(٢) ينظر: الأصول: ٢١٦/١-٢١٧.
(٣) ينظر: الخصائص: ٢١٤/١ (باب في الحمل على أحسن الأقبحين).
ونقل هذا الكلام السيوطيُّ في الاقتراح: ٢٤١ (الكتاب السادس/ في تعارض قبيحين)، وأبو البقاء الكفوي في الكليّات: ٣٧٩/١.
(٤) ينظر: المقتضب: ١٦٦/٤-١٦٧، وَ ٣١٧/٤.
(٥) ينظر: الأصول: ٢١٦/١-٢١٧.
(٦) ينظر: شرح الكتاب للرّمّاني: ١٤٢١/٣ (رسالة).
(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥٤/٢.
(٨) ينظر: الخصائص: ٢١٤/١ (باب في الحمل على أحسن الأقبحين).
(٩) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٤٢/٢.
(١٠) شرح المفصّل: ٥٢/٢.
(١١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٣/٢.
(١٢) ينظر: التذييل: ٦٤/٩.
(١٣) ينظر: الخصائص: ٢١٤/١ .

يقـلّ..."[1]، وفي القرن السابع يحكي ابنُ أبي الرّبيع وصف سيبويه بالقلّة[2]، ثمّ يتجدّد الوصـف بالقلّة في القـرن الثامن عند أبي حيّان الأندلسـيّ؛ إذ يرى أنّ ((نصْب الحال المتقدّمـة مـن النكرة لا يكـون إلّا في قليـل من الكـلام))[3]، وكذلك كـرّر هذا الحكم السيوطيُّ في القرن العاشر ناسبًا له إلى ابن جنّي[4].

ملحوظتان:

الأولى: ممّـا يُمكـن أن يُدوَّن بعد تتبّع هذه المسألة من لـدن سيبويه إلى السيوطي نجـد أنّ المثـال الذي ذكره سيبويه (عليـك أميرًا زيدٌ) قد غاب عن كتـب مَنْ جاء بعد سيبويـه –حسب بحثـي-. واستمرّت دراسة المثـال الآخر الذي نظّر بـه سيبويه (فيها قائمًا رجلٌ).

الثّانية: توسّعتْ وانصرفتْ دراسةُهذه المسألة إلى أمرٍ آخر لم ينُصّ عليه سيبويه، ولم يعقد له الباب، وهو مَنْ صاحب الحال؟

يُجلّي لنا ذلك أبو حيّان فيقول: ويظهر من كلام س أنَّ صاحب الحال في نحو: (فيها رجلٌ قائمًا) هو المبتدأ.

وذهـب قـومٌ إلي أنّ صاحبـه الضمـير المستكـنّ في الخـبر. قـال المصنـف في الشرح[5]: ((وقـول سـ هو الصحيح؛ لأنّ الحال خبرٌ في المعنـى، فجعْلُه لأظهر الاسمين أولى مـن جعلـه لأغمضهما))[6]. وهـذا الذي ذكره يستقيـم لو تساوَيـا، وأمَّا إذا كان أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرةً فجعلُه حالًا للمعرفة أولى.

وزعـم ابـنُ خروف أنَّ الخـبر إذا كان ظرفًا أو جـارًّا ومجـرورًا لا ضمير فيه عند سـ والفـرّاء إلّا إذا تأخّر، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمـير فيه. واستدلّ على ذلك بأنَّه لو كان

(١) المرتجل: ١٦٦.
(٢) البسيط: ٥١٩/١.
(٣) التذييل: ٦٤/٩.
(٤) ينظر: الاقتراح: ٢٤١ .
(٥) أي: ابن مالك.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٣/٢.

فيه ضميرٌ إذا تقدَّم لجاز أن يُؤكَّد، وأن يُعطَف عليه،وأن يُبدَل منه، كما فعل ذلك مع المتأخِّر[1].

المسألة السادسة: توجيه رفع الفعل الواقع في الجزاء

قال سيبويه: ((وتقول: مُرْهُ يحفرْها، وقل له يَقُلْ ذاك. وقال اللَّه عز وجل[2]: "قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ" [إبراهيم:٣١]. ولو قلت: مُرْهُ يحفرُها على الابتداء كان جيِّدًا. وقد جاء رفعه على شيء هو قليلٌ في الكلام، على (مُرْهُ أنْ يحفرَها)، فإذا لم يذكروا (أنْ)، جعلوا المعنى بمنزلته في (عسَينا نفْعَلُ). وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلّمون به، فإذا تكلّموا به فالفعلُ كأنّه في موضع اسم منصوب، كأنّه قال: عسى زيدٌ قائلًا، ثُمَّ وضع (يقول) في موضعه[3]. وقد جاء في الشعر، قال طَرفة بن العبد:

ألا أيّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هلْ أنت مُخلدِي[4]))[5]

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة ضمن مسائل باب أسماه: ((هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض))[6].

---

(١) ينظر: التذييل: ٦٤/٩.

(٢) في طبعة البكّاء: ٢٢١/٤ (تعالى جدّه وتبارك).

(٣) في طبعة البكّاء: ٢٢٢/٤ (في موضع قائل) وذكر أنّ في إحدى نسخه زيادة: وقد جاء ليس للفعل يعني المصدر، ولكنّه للفاعل ثمّ وضع (يقول) في موضعه.

(٤) لطرفة بن العبد في: ديوانه: ٢٥، وفي: الجمل المنسوب للخليل: ١٦٥، والمقتضب: ٨٥/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن النحّاس: ١٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٩٩/٣.
الشاهد فيه: أنّه حذف (أنْ) من قوله: (أن أحضرُ الوَغى). فإن قال قائل: وما الذي أحوج إلى تقدير (أنْ)، قيل له: معنى الكلام أحوج إلى هذا؛ لأنّ الزاجر لطرفة زَجَره عن شيء من أفعاله، فـ (عن) مقدّرة و (أنْ) حُذفَت من الكلام. و(عن) من حروف الجرّ ولا يدخل على الأفعال، وإنّما يدخل على الأسماء، و (أنْ والفعل) في تأويل اسم هو مصدر.
فأصل الكلام: ألا أيُّهذا الزاجري عن أن أحضرُ الوَغى. يريد عن حضور الوغى، وحذف (عن) فصار (أن أحضرَ الوَغى) ثم حذف (أنْ) ورفع الفعل.
وقوم من أهل الكوفة، يرون النصب في هذا الفعل بعد حذف (أنّ). ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٥٠/٢.

(٥) الكتاب: ٩٩/٣.

(٦) الكتاب: ٩٩/٣.

قال السيرافي شارحًا لهذه المسألة:وقوله مره يحفرها، وقل له يقل ذاك على وجهين:

أحدهما: على الجواب كأنّه قال: مُرْهُ إنْ تأمرْه يحفرْها، وإن تقل له يقل ذاك؛ ثقةً بأنّ الثّاني يقع إذا وقع الأوّل، أوتغليبًا للظنّ في ذلك.

والوجه الثّاني: أن يكون حكايةَ فعل الأمر وهو مبنيّ؛ وزيدت فيه الياء لأنّه غائب، وهو مستقبلٌ كأنّه قال: مُرْهُ: احفرْها وقُلْ له: قُلْ ذاك، ودخلت الباء؛ لأنَّ صاحب الفعل غائب، كما تقول:حلَف زيدٌ ليخرُجنّ، ولفظ يمينه لَأخرُجنّ، ومثله قول الله عز وجل-: "قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ "[1]، على الوجهين:

أحدهما: قل لهم إنْ تقل يقيموا وينفقوا؛ لأنّ دعاء النبي -ﷺ- للمؤمنين وقوله لهم سبب إقامتهم للصلاة وإنفاقهم[2]، وإن كان بعض من دُعِيَ لم يفعل ذلك.

---

(١) قال السَّمين الحلبيّ:قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾فيه أوجهٌ:
أحدُها: أنَّ (يُقيموا) مجزومٌ بلام أمر محذوفة تقديرُه: ليقيموا، فحُذفَتْ وبقي عملُها.
الثاني: أنَّ (يُقيموا) مجزوم علَى جوَاب (قُلْ)، وإليه نحا الأخفش والمبرد. وقد رَدَّ الناسُ عليهما هذا بأنه لا يلزمُ مِنْ قوله لهم: أقيموا أنْ يَفْعلوا، وكم مَنْ تخلَّف عن هذا الأمر. وقد أجيب عن هذا: بأنَّ المرادَ بالعباد المؤمنون، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون متى أمَرَهم امْتَثلُوا.
الثالث: أنه مجزومٌ على جواب المقول المحذوف تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأَنْفقُوا، يُقيموا وينفقوا. قال أبو البقاء: وعزاه للمبرد، كذا ذكره جماعة ولم يتعرَّضوا لإفساده. وهو فاسد لوجهين، أحدُهما: أنَّ جوابَ الشرط يُخالفُ الشرطَ: إمَّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فأمَّا إذا كان مثلَه في الفعل والفاعل فهو خطأٌ كقولك: قَم تقمْ، والتقديرُ على ما ذُكرَ في هذا الوجه: إنْ يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أنَّ الأمرَ المقدَّرَ للمواجهة، و (يُقيموا) على لفظ الغَيْبَة وهو خطأ، إذا كان الفاعل واحداً .
الرابع: أنَّ التقديرَ: إن تَقُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا، وهذا مَرْوِيٌّ عن سيبويه فيما حكاه ابن عطية. قلت: وهذا هو القولُ الثاني.
الخامس: قال ابن عطية: ((ويحتمل أن يكونَ (يُقيموا) جوابَ الأمر الذي يعطينا معناه قولُه (قُلْ)؛ وذلك أن تجعلَ قولَه (قُلْ) في هذه الآية بمعنى بَلِّغْ وأدِّ الشريعةَ يُقيموا)).
السادس: قال الفراء: الأمرُ معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول: ((أطِع الله يُدْخِلْكَ الجنَّةَ)).
والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أنَّ ما قبله ضُمِّن فيه الأمرُ نَفْسُه معنَى الشرط، وفي هذا قُدر فعلُ الشرطِ بعد فعل الأمر مِنْ غير تضمين.
السابعَ: قال الفارسيُّ: ((نَّـهُ مضارعٌ صُرف عن الأمر إلى الخبر ومعناه: (أقيموا))). وهذا مردودٌ؛ لأنه كان ينبغي أن يُثْبتَ نونَه الدالَّةَ على إعرابه. وأجيبَ عن هذا بأنه بُني لوقوعه موقعَ المبني، كما بُني المنادى في نحو: (يا زَيدُ)؛ لوقوعه موقعَ الضمير، ولو قيل بأنه حُذفَتْ نونُه تخفيفاً على حَدِّ حَذْفها في قوله: ((لا تَدْخُلوا الجنَّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا)). ينظر: الدّرّ المصون: ١٠٦/٧.
(٢) في طبعتي دار الكتب القومية بالقاهرة، والكتب العلمية (اتّفاقهم)!

والوجه الآخر: إنّه أمرٌ دخل في أوّله الياء لما ذكرته لك من غيبة الفاعلين، كأنّه قال: قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا، وهذا قولٌ لم يذكره سيبويه، ولا من تقدم من أصحابنا، وذكره الفرّاء[1]، ورأيت الزَّجَّاج يحكيه عن المازني[2]، وقوّاه الزَّجَّاج[3]، ولعلَّ المازنيَّ أخذه عن الفرّاء، ورأيت أبا العبّاس المبرّد ذكر- في المقتضب- "وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" [الإسراء:٥٣] وفيما ذكره تخليط فكرهت ذكره[4].

وإذا قلت: مُرْهُ يحفرها، ونحو ذلك جاز في (يحفرها) الرفع من وجهين- فيما ذكره سيبويه-: أحدهما: على الابتداء والاستئناف، فكأنّه قال: مُرْهُ فإنّه يَحفِرُها ولا يخالف.

والوجه الآخر: على معنى مُرْهُ أنْ يحفرَها، وأسقط (أن) ورفع، كما تقول: عسينا أنْ نفعلَ، ثُمّ تقول: عسينا نفعلُ، ومثله:

ألا أيُّهَذَا الزّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى[5]

والمعنى أن أحضر الوغى، وإذا رُفِع صار تقديره اسم فاعل، وإذا ظهرت (أن) ونُصِب صار تقديره تقدير مصدر، فإذا قلت: مُرْهُ أن يحفرها[6]، فتقديره: مره

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفرّاء: ٢/٧٧.

(٢) ينظر كلام الزجّاج عن هذه الآية في: ١/١٤٢، و٣/١٦٢. ولم أقف للمازني على ذكر حول هذه الآية في المعاني وإعرابه. والذي فيه (بعض النحويين).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٤٢، و٣/١٦٢.

(٤) قال المبرّد: وأما قَوْله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ وَمَا أشبهه فَلَيْسَ (يَقُولُوا) جَوَابًا لـ(قل) وَلَكِن الْمَعْنى -وَالله أعلم- قل لعبادي قُولُوا يَقُولُوا وَكَذَلك ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ وَإِنَّمَا هُوَ قل لَهُم يَفْعَلُوا يَفْعَلُوا. وَتقول مُرهُ يحفرُهَا ومِرهُ يحفِرْها، فالرفع على ثَلَاثَة أوجه والجزم على وَجه وَاحد وَهُوَ أجود من الرّفع؛ لأَنَّهُ على الْجَواب كَأَنَّهُ إِن أمرته حفرهَا وَأما الرّفع فأحد وجوهه أَن يكون يحفرها على قَوْلك: فَإِنَّهُ ممَّن يحفرها كَمَا كَانَ لَا تَدنُ من الْأسد يَأْكُلك. وَيكون على الْحَال كَأَنَّهُ قَالَ مره فِي حَال حفره فَلَو كَانَ اسْمًا لَكَانَ مرهُ حافرًا لَهَا. وَيكون على شَيْء هُوَ قَلِيل فِي الْكَلَام وَذَلِكَ أَن تُرِيدُ مره أَن يحفرها فتحذف أَن وترفع الْفِعْل لِأَن عَامله لَا يضمر وَبَعض النَّحْوِيين من غير الْبَصرِيين يُجِيز النصب على إِضْمَار أَن والبصريون يأبَون ذَلِك إِلَّا أَن يكون مِنْهَا عوض. المقتضب: ٢/٨٤-٨٥. وقد أورد ابنُ يعيش نحوَ هذا التخريج. ينظر: شرح المفصّل: ٤/٢٨٠-٢٨١.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في المطبوع من شرح السيرافي: ١٠/١٢٨ (يحفرها). ولعلّ الصواب ما أثبتُّ.

بحفْرِهـا، وإذا قلت: مُرَّهُ يحفرُها على معنى (أن) فتقديره: حافرٌ لها، كأنّه ظهرت فيه أمارةَ النيّة في حفرها والعزم عليه فصار كأنّه حافرٌ[١].

أقوال العلماء:

هـذه المسألة مبنيّةٌ على مسألةمن مسائل الخـلاف بين البصريين والكوفيين، وقد عقد لها أبو البركات الأنباري المسألة السابعة والسبعين من إنصافه.

وقد ذهب البصريّون إلى أنَّ (أن)لاتعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب الكوفيون إلى أنَّها تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[٢].

الوصف القلّة:

ظهـر الوصـف بالقبح في القرن الرابع؛ إذ نقله ابنُ الـورّاق عن البصريين[٣]، وهو مغايرٌ لوصف سيبويه.

أمّـا الوصف بالقلّة فقد جاء في القرن الثالث عند المبرّد[٤]،وظهر في القرن السابع عند ابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦].المسألة السّابعة: استعمال الصفات أسماء

قـال سيبويـه: ((وكذلك جَنـوبٌ[٧]، وشَمالٌ[٨]، وحَـرورٌ، وسَمـومٌ[٩]، وقَبولٌ[١٠]،

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/١٢٧-١٢٨.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٥٦.
(٣) ينظر: علل النحو: ٤٤٢.
(٤) المقتضب: ٢/٨٤-٨٥.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤/٢٨٠-٢٨١.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/٥٠.
(٧) وتسمّـى الأَزْيَبُ، والنُّعامـي. ينظر: المنتخب من غريب كلام العـرب: ١/٥٧٦، والإبانة في اللّغة العربيّة: ٤/٣٧٨، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٢/٣٢٤.
(٨) الشَّمَالُ هي التي تَأتي من قِبَل الحجْر. المخصّص: ٢/٤١٣.
(٩) قـال أبـو عبيدة: السَّمُـوم بالنهارِ وقد تكون بالليل، والحَـرُور بالليل وقد تكون بالنهـار. وهي ريحٌ حارّة. ينظر: إصلاح المنطق: ٢٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/٥٢٠.
(١٠) القَبُولُ التي تأتي من تلقَاء الكعبة وَهِي الصَّبا. ينظر: المخصّص: ٢/٤١٣.

ودَبـورٌ[1]، إذا سمّيـت رجلاً بشـيء منها صرفتـه؛ لأنَّها صفاتٌ في أكـثر كلام العرب. سمعناهـم يقولون: هـذه ريحٌ حَرورٌ، وهذه ريـحٌ شَمالٌ، وهذه الريـح الجَنوب[2]، وهذه ريـح سَمومٌ، وهذه ريحٌ جَنـوبٌ. سمعنا ذلك من فصحاء العـرب، لا يعرفون غيره. قال الأعشى:

لَـهَـا زَجَـــلٌ[3] كَـحَـفِـيـفِ الحَـصَـا ... دِ صَـادَفَ بـاللـيـلِ رِيـحًـا دَبُـــورًا[4]

ويُجعَل اسمًا، وذلك قليلٌ، قال الشاعر:

حَـــالـتْ وحـيـلَ بـهـا وغَـــيَّرَ آيَـهـا ... صـرفُ الـبِلَـى تَجـري بـه الـريّـحـانِ

ريـحُ الجَـنـوبِ مـع الـشَّـمـال وتـارةً ... رِهَـمُ الرَّبيعِ وصائبُ التَّهتان[5])[6].

دراسة المسألة:

أورد هـذه المسألة سيبويه ضمن باب أسماه ((هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث)[7]، ذكـر فيه شيئًا مـن مسائل الممنوع من الصـرف. ابتدأه بحكْم المذكـر إذا سمّي بمؤنّث رباعـي فأكثر، ثـم أتبعه بالتسمية بصفة المؤنّـث، ثمّ أورد مسألتنـا ذه، تلاها التسمية

---

(١) الدَّبُـور هي الَّتي تَأتـي من دُبُرِ الكَعْبَة، أي من الجهة الغربية. ينظـر: المخصّص: ٤١٣/٢، وتحفة المجد الصريح: ٢٢٧/١.

(٢) ليست في بولاق: ٢٠/٢.

(٣) رواية الديوان (جرس).

(٤) للأعشى، في: ديوانه: ٩٩، وفي: شرح أبيات سيبويه لابن النحّاس: ١٧٦، والمحكم: ٣١٣/٩، وشرح الكافية الشافية: ١٤٨٨/٣.
والمعنـى: أن صـوت الدروع -المذكورة في البيتين السابقين لهذا البيـت- إذا تحركت على لابسها كصوت الحصاد إذا هبت عليه الدبور. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٦٥/٢.

(٥) لرجـل مـن باهلة، وهو في: شـرح أبيات سيبويـه: ١٧٦، والمخصّـص: ١٠١/٥، وتحفة المجـد الصريح: ٢٢٩/١، وشـرح الكافيـة الشافيـة: ١٤٨٨/٣. والـ(رهـم): الأمطار اللينة واحدتهـا رهمة، و(صائب): نازل، و(التهتان): مصدر هتنت السماء: صبّت أمطارها.
والشاهد فيه: أنه أضاف (ريحُ الجَنوب) وجعل (الجَنوب) اسماً لهذه الريح التي تجيء من يمين الكعبة، ولو كانت صفة لم يضف إليها؛ لأنّ الشي لا يضاف إلى صفته كما لا يُضاف إلى نفسه. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢١٥/٢، وشرح الكتاب للأعلم: ٤٤٤/٢.

(٦) الكتاب: ٢٣٧/٣-٢٣٨.

(٧) السابق: ٢٣٥/٣.

بمؤنّث مُشتقّ، وذكره بعد التسمية بما لا يختصّ بالمؤنّث، وأردفه بالتسمية بالمؤنّث الذي يقع على الجميع، والتسمية بجمع المؤنّث.

قال السّيرافي شارحًا عبارة سيبويه: ((ومعنى قول سيبويه: (سمعنا ذلك من فصحاء العرب) أي: من جماعة منهم فُصَحاءَ لا يعرفون غيره))[1]، (فمن أضاف إليها جعلها أسماء، ولم يصرف شيئًا منها اسمَ رجلٍ، وصارت بمنزلة: الصَّعُود والهَبُوط والحَدُور والعَرُوض).وهذه الأسماء أماكن، وقعت مؤنثة، وليست بصفات[2].

أقوال العلماء:

قال أبو جعفر[3]: ((وهل هذه الألفاظ أسماء أم صفات؟ فإنَّ سيبويه قال: هي صفات في أكثر كلام العرب، سمعناهم يقولون: هذه ريحٌ شَمَالٌ، وهذه ريحٌ سَمُوم، وهذه ريحٌ جَنُوب، سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره))[4]. وقد أجاز استعمال صفة المؤنّث اسمًا جماعةٌ من العلماء، منهم: سيبويه[5]، والمبرّد[6]، والسيرافي[7]، وابن السيرافي[8]،والأعلم[9].

ومنهم من أجاز وقوعها اسمًا وصفةً -وكأنّ ذلك من أصل وضعها- ومن أولئك ابن الأعرابي[10]، وأبو عليّ الفارسيّ[11].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/٥٤.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/٥٤.
(٣) هو أحمد بن يوسف اللّبلي المتوفّى ٦٩١هـ شارح كتاب الفصيح.
(٤) تحفة المجد الصريح: ١/٢٢٩.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٢٣٧-٢٣٨.
(٦) ينظر: الكامل: ٢/٩٥٧، ٩٦٢.
(٧) ينظر: شرح الكتاب: ١٢/٥٤.
(٨) ينظر:شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/٢١٥.
(٩) ينظر: النُّكت: ٢/٤٤٤.
(١٠) ينظر: لسان العرب: ٤/٢٧٢ (د ب ر).
(١١) ذُكر أنّه قاله في التذكرة. ولم أقف عليه في مختار التذكرة. ينظر: المحكم: ٩/٣١٣، وتاج العروس: ١١/٢٥٨ (د ب ر).

الوصف بالقلّة:

لم يتجاوز وصف القلّة –حسب بحثي– سيبويه وكتابه.

المسألة الثّامنة: فتْح (أمس).

قال سيبويه: ((وقد فتح قومٌ (أمْسَ) في (مُذْ) لمّا رفعوا، وكانت في الجرّ هي التي ترفع، شبّهوها بها. قال:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا عَجائزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسَا[1]

وهذا قليلٌ))[2].

دراسة المسألة:

أورد سيبويه مسألتنا ذه تبعًا للتسمية بـ(أمس) في (باب الظروف المبهمة غير المتمكنة)[3]، ولا يرى الدكتور محمّد كاظم البكّاء أنّ لها صلةً بالباب، فقال: ((استطرد سيبويه في الكلام على (أمس)، وهي ظرفٌ وليست من أمثلة هذا الباب الذي عُقِد على الأسماء المبهمة، وإنّما موضعها في الباب الذي يليه، ولكنّ (أمس) اسم رجل عوملت معاملة (لا) وهي التي جرت عليها أمثلة هذا الباب فهي مثلها، وكذلك (سحر)[4].

أمّا السيرافيُّ فيرى أنّ ثَمّ صلةً قال: ((اعلم أنّ الأصل في المبنيّات كلِّها إذا سُمِّي بشيءٍ منهنّ رجلٌ أُعرب ولم يغيِّر حُكمَه أنَّ أصله مبنيٌّ. و(أمس) مبنيٌّ على الكسر، فإذا سمّينا به رجلاً أعربناه كما نُعربه إذا سمّيناه بـ(أين)، وإنّما بُني؛ لأنّه ظرفٌ في الأصل، وصار فيه معنى الإشارة؛ لأنّك إذا قلت: (أمس) فإنّما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومُك، فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسمُ فصار بمنزلة شيءٍ حاضرٍ تشير

---

(١) للعجّاج، في ديوانه: ٤٠٠، وفي: نوادر أبي زيد: ٥٧، وأسرار العربيّة: ٣٢، والمساعد ١/٥٢٠.
و(العجائز): جمع عجوز، و(السعالي): جمع سعلاة بكسر السين المهملة، وهي أخبث الغيلان، وقيل: هي ساحرة الجن.
والشّاهدُ: في قوله: (مذ أمسًا) حيث أُعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم؛ ولهذا جر بالفتحة، والألف فيه للإطلاق. ينظر: المقاصد النحويّة: ٤/١٨٣٤.

(٢) الكتاب: ٤/٢٨٤-٢٨٥.

(٣) الكتاب: ٤/٢٨٠.

(٤) كتاب سيبويه تحقيق البكّاء حاشية: ٤/٤٥٤.

إليه فتقول: ذا، فإذا زال عن الحضْرة لم تقل: ذا.

ويجـوز أن يكون بمنزلة الضمير؛ لأنّه لا يُعـرَف ولا يُسمّى إلا باليوم الذي أنت فيه، فأشبه الضميرَ الذي لا يُسمَّى إلا بأن يجري ذكرُه، أو يحضر فيكون متكلِّمًا أو مخاطبًا. فعُمِـل بـ(أمـس) إذا سُمِّي بـه ما عمل بـ(غـاقٍ) إذا سمّيتَ به رجلاً، تقـول: هذا أمسُ وغـاقٌ، ورأيـت أمسًا وغاقًا، ومررت بأمسٍ وغاقٍ، ولا يختلفـان، وإن كان (أمس) اسمًا، و(غاق) صوتًا))[1].

وقـد بيّن السيرافيُّ مراد سيبويـه بـ((قوم)) في قوله: ((وقد فتـح قومٌ (أمس) في (مذ))، فقال: ((هم بعضُ بني تميم، وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنّهم تركوا صرفه))[2].

ثم بيّن معنى قول سيبويه: ((وكانت في الجر هي التي ترفع، شَّبهوها بها)) قائلًا: ((ما بعد (مذ) يُرفَع ويُخفَض،

فلمّـا تـرك بعضُ مَن يَرفـع صرْفَه بعد (مذ) تـرك أيضًا مَن يَجـرّ صرْفَه بعدها، فكانت مشبّهة بنفسها))[3].

ثمّ أبان وجه القلّة عند سيبويه: ((لأنَّ الخفض بعد (مذ) قليلٌ))[4].

وقـال البكّاء معنى قوله: ((وكانت في الجر هي التي ترفـع، شَّبهوها بها)) أي: أنّ (مُـذ) تجـرّ أو ترفع ما بعدها، فاختير في (أمس) بعدها أحـد أمرين: الضمّ أو الفتح؛ شبّهوها بما يجيء بعد (مُذْ) في الاختيار[5].

وقَـالَ النّحاسـ: ((قوله: قد فتح قوم أمس في مذ...)) هَـذَا من كَلَام سِيبَوَيْهِ مشكلٌ يحْتَاج إِلَى الشَّرْح.

وَشَرحـه عَلـيّ بـن سُلَيْمَان بقولـه: أهل الحجاز على مَـا حَكَاهُ النحويـون يكسِرون

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/١١٨-١١٩.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/١٢١.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/١٢١.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢/١٢٢.
(٥) ينظر: الحاشية الثالثة من تحقيق البكّاء للكتاب: ٤/٤٥٦.

(أمس) في الرّفع وَالنّصب والخفض، وَبَنُو تَميم يَرْفَعُونَهُ في مَوضع الرّفع بلَا تَنْوين يجعلونه بمَنْزلَة مَا لَا ينْصَرف؛ وَذَلكَ أنه لَيْسَ سَبيل الظّرْف أَن يرفع لأن الْأَخْبَار لَيست عَنهُ فَلَمَّا أَخبروا عَنهُ زادوه فضلَة فأخرجوه من البناء إِلَى مَا لَا ينْصَرف فَلَمَّا اضْطر الشَّاعر أجراه في الْخَفْض مجْرَاه في الرّفْع وَقدر (مذ) هَذِه الخافضة وفتحه لِأَنَّهُ لَا ينْصَرف[1].

أقوال العلماء:

قال سيبويه: (أمس) متى دَخَلَتْ عليه أل أو أُضيفَ أُعْرِبَ، ومتى عَرِيَ منهما فأهل الحجازُ يبنونه، والتميميُّون يَمْنعونه الصرفَ[2].

قال الكسائي: بُني (أمس) على الكسر؛ لأنّه فعل سمّي به، وهو عنده مأخوذ من قولهم: (أمس)، فتركت السين على كسرتها، وهو اسم مبني ومعرفة بغير: (ألف)، ولا: (لام)، نحو هُنَيْدَة، وشَعُوب، ونحو ذلك من المبنيات المعرَّفة بغير اللام.

وقال الفراء: ومن العرب من يخفض الأمسِ وإن أدخل عليه الألف واللام))[3].

قال القرطبيّ: ((وحكى سيبويه وغيرُه أنَّ من العرب من يُجري (أمس) مُجرى ما لا ينصرف في موضع الرفع خاصة، وربما اضطرّ الشاعر ففعل هذا في الخفض والنصب))[4].

الوصف بالقلّة:

انحرف وصفُ سيبويه بالقلّة عند بعض مَن جاء بعده؛ فقد نسب إليه الجوهريّ أنّه قال: ((قد جاء في ضرورة الشعر مذ أمس بالفتح))[5].

(١) ينظر: خزانة الأدب: ٧/ ١٧٠.
(٢) ينظر: الدّرّ المصون: ٨/ ٦٥٩، واللُّباب لابن عادل: ١٥/ ٢٣١.
(٣) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: ١٧/ ٣٦٠-٣٦١.
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٢٦٥-٢٦٦.
(٥) الصحّاح: ٣/ ٩٠٤.

المسألة التّاسعة: توكيدُ الفعل المضارع في الجزاء بالنّون الخفيفة

قال سيبويه: ((وقد تدخلُ النُّونُ بغير (ما) في الجزاء -وذلك قليلٌ في الشعر[1]- شبّهوه بالنَّهْي؛ حين كان مجزومًا غيرَ واجب. وقال الشّاعر:

نَبَتُّمْ نَباتَ الخَيزُرانيِّ في الثَّرى ... حَديثًا متى ما يَأْتِك الخيرُ يَنْفَعَا[2]

وقال ابن الخرع[3]:

فَمهْما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعْطِكمْ ... ومَهْما تَشَأْ منه فزارةُ تمنعا[4]))[5].

---

(١) قال ابنُ مالك في الكافية الشافية متّبعًا رأي سيبويه:
وترْكُه من بعد (إمّا) قلّما ××× تلفيه إلا في كلام نُظِما.
لكنّه قال في التسهيل: ((: وقد تلحق جواب الشّرط اختيارًا))، قال ناظرُ الجيش: ((وأعطى قوله: ((اختيارًا)) أنّ ذلك جائزٌ في الكلام)). وقال الأشموني: ((مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختيارًا، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقًا ضرورة)).
وقال الرضيُّ بمثل قول ابن مالك. ينظر: تسهيل الفوائد: ٢١٦، وشرح الكافية الشافية: ١٣٩٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٤٤١/٢(تح: يحيى مصري)، وتمهيد القواعد: ٣٩٣٤/٨، وشرح الأشموني: ٤١٠/٣.

(٢) للنجاشي الحارثي في ديوانه: ١١٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٥٠/٤، وخزانة الأدب: ٣٨٧/١١. و(نبات الخيزراني) يريد به الخيزران. وأدخل عليه ياءً في النسب، و(حديثًا) أي: عن قرب. يريد أنهم ليس لهم قديم، (متى ما يأتك الخير ينفعا)، يقول: إذا أدرك الخير انتفع به.والمعنى: أنّ الخيزران لا يعلو ولا يسمو ولا يرتفع، إنّما هو يسير ويمتد في الأرض؛ والمراد أنهم لا يعلون ولا يُذكرون بشيء من المفاخر. قاله يهجو بني عامر بن صعصعة.
و(الشاهد) في إدخاله النون الخفيفة في جواب الشرط.ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٠٥/٢.

(٣) هو: عوف بن عطية بن عمرو الملقب بالخرع ابن عبس بن وديعة التيمي، من تيم الرباب، من مضر: شاعر جاهلي. أدرك الإسلام، وعدّه ابن سلام في الطبقة الثامنة من الإسلاميين. تنظر: ترجمته في: معجم الشعراء للمرزباني: ١١١، والأعلام: ٩٦/٥.

(٤) للكميت بن معروف في ديوانه: ١٩٥، وحماسة البحتري: ١٥، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٨٦، وشرح ابن الناظم: ٤٤٤/١.
وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب: ١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ولسان العرب ٨/ ٢٧٣ (قزع).
وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسيّ في المقاصد النحوية: ٤/ ١٨٠٧.
ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر: ٥/ ١٦٥.
وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/ ٥٠٠، وهمع الهوامع ٢/ ٧٩، خزانة الأدب: ٧/ ٥٠٩، ٥١٠.
و(الشاهد) أنّه أراد: (تمنعن) مؤكدًا بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفًا للوقف، والفعل جواب شرط. ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٦٦/١، وشرح ابن الناظم: ٤٤٤/١.

(٥) الكتاب: ٥١٥/٣.

دراسة المسألة:

أورد سيبويه مسألتنا ذه في باب أسماه (هذا باب النون الثقيلة والخفيفة)[١] ابتدأه بقاعدة عامّة في دخول النون الخفيفة والثقيلة، ثمّ ذكر مواضع دخولها، وأعقبه ببعض مسائلها، وشواهدها في القرآن، وفي أشعار العرب. أعقب ذلك بوقوعها في الفعل بعد العرض، والتحضيض. ثم مجيئها بعد أسماء الشرط واستشهد لرأيه بشواهد من كتاب الله، ثمّ أتبعه بمسألتنا .

أقوال العلماء:

يجوز أَن تدخل نون التوكيد اخْتِيَارا فِي جَوَاب الشَّرْط إِذا كَانَ الشَّرْط مِمَّا يجوز دُخُولهَا فِيهِ. وَهُوَ أقل من دُخُولهَا فِي الشَّرْط[٢].

وكلُّ مَن وقفتُ على رأيه من العلماء، يجيز توكيد الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط، ومن القائلين بالجواز: الخليل[٣]، وأبو بكر بن الأنباري[٤]، وابن السيرافي[٥]، وصاحب الإبانة[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والرضيّ[٩]. وغيرهم.

الوصف بالقلّة:

غاب وصفُ القلّة بعد سيبويه، ثمّ ظهر في القرن الرّابع عند السيرافيّ حكايةً لقول سيبويه[١٠]، وفي بداية القرن العاشر يحكي الشيخ خالد الأزهريّ[١١] قول سيبويه كما حكاه السيرافي.

---

(١) الكتاب: ٥٠٨/٣.
(٢) الخزانة: ٣٨٨/١١.
(٣) ينظر: الجمل المنسوب للخليل: ٢٥٧.
(٤) ()ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٧.
(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٨٦.
(٦) ينظر: الإبانة: ٨٠/٢.
(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٠.
(٨) ينظر: التسهيل: ٢١٦، شرح الكافية الشافية: ١٣٩٩/٣.
(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٤٤١/٢(تح: يحيى مصري).
(١٠) ينظر: الكتاب: ٢٥٠/٤.
(١١) ينظر: التصريح: ٣٠٧/٢.

أمّا ابن مالكفقد قال:

والشرط بعد غير (إمّا) أكّدا نزرًا كذا الجواب -أيضًا- وردا[1]

وفي القرن الثامن ينحى ابنُ هشام الأنصاريّ منحىً أشدّ من وصف سيبويه فمسألتنا عنده ((أقلّ من القليل))[2].

(١) شرح الكافية الشافية: ١٣٩٩/٣.
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٩٨/٤.

الخاتمة

الحمـد لله الذي يسّـر دراسة هذه المسائـل، والغوص في لُجَج كتـاب سيبويه، وقد ظهرت لي بعد دراسة هذا البحث أمور، أبرزها:

١. حـاول البحث الكشف عن المُراد بالقليل عند سيبويه، وما يقاربه من الأحكام، ومـا يضادّه، وخلص إلى أنّ القليل عنـد سيبويه هو ما يقع مقابل الكثير، وأقلّ منه ((لا يكاد يُعرَف)).

٢. قد يقرن سيبويه مع الـ((قليل))، وصفًا آخر، وهو((لا يَكادُ يُعْرَفُ)).

٣. ينقسم القليل عند سيبويه –حسب البحث– إلى قسمين: الأوّل: قليلٌ في الكلام المنثور، وعليه غالب المسائل التي قام عليها هذا البحث. الثّاني: قليلٌ في الشعر.

٤. كـثرة أحكام سيبويـه التي يحكم بها على المسائل النحويّـة، والصرفيّة، ومنها القليل.

٥. أنّ سيبويـه يحكي قضايا لغوية، ثمّ يعالجها: فتراه يحكي عن العرب ثم يصف ((وذلك قليل))، مُبيّنًا بعد ذلك سبب القلّة، أو يخرّج الشائع.

٦. سيبويـه يصـف الظواهر اللغويّة التي سمعها من العـرب مباشرة أو رواها عن العلمـاء الذين سمعوها، وغـيرُه اهتم بدراسة المسائل النحويّـة لا أنّها ظواهر لغويّة.

٧. اعتمـاد سيبويـه في مسائله علـى المسموع قبل التقعيد، من ذلـك قوله: ((من ذلـك قول العـرب..))، و: ((زعم أبو الخَطّاب أنَّه سمـع بعضَ العرب الموثوقِ بهم يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا:

٨. أتوعِدُني بقومِكَ يا بْنَ حَجْلٍ×××× أُشَاباتٍ يُخالُونَ العِبادا)).

٩. و((زعموا أنَّ الرّاعي كان يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا:

١٠. أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةُ كَالَّذِي))

١١. توجيــه الشواهد من ذلك: كأنّه قال: أَزْمانَ كان قومي والجماعةَ، فحملوه على ((كان)) ؛لأنّهاتقــعُ فى هذا الموضع كثيرًا، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع، فكأنّه إذا قال: ((أزمانَ قومي، كان معناه: أزمانَ كانواقومي والجماعة كالذي، وما كان حضَنٌ وعمرٌو والجيادا...)) .

١٢. التوازن عند سيبويه فيُلحَظ أنّه لا يردّ بعض المسائل، بل يحكم عليها بالضعيف خلافًــا لمــن يمنع بالكليّة أو يجيز بالكليّة، ومن ذلــك المسألة الرابعة التي مرّت معنــا، منعها المــبرّد، وأجازها الكوفيّون وتوسّــط سيبويه؛ والعلّــة في ذلك أنّه يجمع بين السماع والأصول اللغويّة.

١٣. أنّ النحــو بعد سيبويه نحى منحىً آخــر، إلا أنّ بعض المتأخّرين حاول أن ينهج نهج سيبويه، ومنهم: ابن مالك.

١٤. كتــاب سيبويه لازال بحاجة إلى شرح تامّ لجميــع مسائله وفقراته، وقد اتّضح من خلال بعض المسائل السابقة إغفال الشُّرّاح لبعض المسائل.

ثبت المصادروالمراجع

١. الإبانة، للصحاري العوتبي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة وآخرين، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ط(١) ١٤٢٠ه.
٢. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق الدكتور رجب عُثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط(١) ١٤١٨هـ.
٣. الأزهية في علم الحروف، لعي بن محمّد الهرويّ، بتحقيق عبد المعين الملوحي، منشورات المجمع العلمي بدمشق ١٣٩١هـ.
٤. أشعار الشعراء الستّة الجاهليين، للأعلم الشنتمري، تحقيق لجنة إحياء التراث، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط(٢) ١٤٠١هـ.
٥. إصلاح المنطق، لابن السّكّيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، القاهرة : دار المعارف، ط(٤) ١٩٨٧م.
٦. الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، تحقيق الدّكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط(٤) ١٤٢٠هـ.
٧. أصول النحو عند ابن مالك، للدكتور خالد شعبان، القاهرة: مكتبة الآداب، ط(٢)٢٠٠٩.
٨. الأعلام، للزّرِكْلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط(١٧) ٢٠٠٧م.
٩. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، القاهرة: مكتبة الأداب، ط(٣) ١٤٢٨هـ.
١٠. الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، لابن السيد البطليوسيّ، تحقيق مصطفى السّقّا، والدكتور حامد عبد المجيد، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
١١. أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط(٢) ١٤٢٧هـ.
١٢. الأمالي النّحويّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق الدّكتور فخر صالح قدارة، عمّان: دار عمّار، وبيروت: دار الجيل، ط (١)١٤٠٩هـ.
١٣. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، صيدابيروت: المكتبة العصريّة، ط(١) ١٤٢٧هـ.

١٤. الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة ١٤٠٠هـ.
١٥. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ، دراسة وتحقيق الدّكتور محمّد بن حمود الدّعجانيّ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط(١) ١٤٠٨هـ.
١٦. البديع في علم العربيّة، لأبي السّعادات بن الأثير، تحقيق الدكتور فتحي أحمد عليّ الدّين وآخرين، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط(١) ١٤٢٠هـ.
١٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، بتحقيق الدكتور عيّادٍ الثبيتي، دار الغرب، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٨. البغداديّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق صلاح الدّين عبد الله السّنكاوي، بغداد مطبعة العاني.
١٩. بغية الوُعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.
٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس، للزّبيدي، تحقيق جماعة من المحقّقين، الكويت: مطبعة حكومة الكويت بتواريخ مختلفة.
٢١. تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، لأحمد بن المرتضى، القاهرة: دار سعد الدين، ط(١) ١٤٢٨هـ.
٢٢. التبصرة والتذّكرة، للصّيمريّ، تحقيق الدّكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، ط(١) ١٤٠٢هـ.
٢٣. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق الدكتور عبد الملك بن عيضة الثبيتي، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ.
٢٤. التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، والرياض: كنوز إشبيليا، ط(١) بتواريخ مختلفة.
٢٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حقّقه وقدّم له محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٦. التّصريح بمضمون التّوضيح، للشيخ خالد الأزهري، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط(٢) ١٤٢٧هـ.
٢٧. التطوّر النحوي في اللغة العربية، لبرجشتراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي.
٢٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، تحقيق الدّكتور محمّد عبد الرحمن المفدّى، ط (٢) ١٤٢٥هـ.
٢٩. التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق وتعليق الدّكتور عوض القوزي، ط(١) ١٤١٠هـ.
٣٠. تلخيص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط(١) ١٤٠٦هـ.
٣١. تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السّلام، ط(١) ١٤٢٨هـ.
٣٢. كنز الحفّاظ في تهذيب الألفاظ، لابن السكّيت، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي (د. ت).
٣٣. تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث، ط(١) ٢٠٠١م.
٣٤. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي تحقيق الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي وآخرين، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط(١) ١٤٢٧هـ.
٣٥. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، بيروت: مؤسسة الرّسالة ، ط(١) ١٤٠٥هـ.
٣٦. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، بيروت: دار الجيل، ودار الفكر، ط(٢) ١٤٠٨هـ.
٣٧. الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط(١) ١٤١٣هـ.
٣٨. جهود الزجّاج في دراسة كتاب سيبويه، للدكتور عبدالمجيد الجارالله، الرياض: طار التدمريّة، ط(١) ١٤٣٥هـ.
٣٩. جواب المسائل العشر، لابن برّي، تحقيق الدكتور محمّد أحمد الدالي، دمشق: دار البشائر، ط(١) ١٤١٨هـ.

٤٠. الحماسة البصرية، لصدر الدّين البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، بيروت: عالم الكتب، ط(٣) ١٤٠٣هـ.
٤١. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط(٤) ١٤١٨هـ.
٤٢. الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
٤٣. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دمشق : دار القلم، ط (٢) ١٤٢٢هـ.
٤٤. الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، حيدر آباد ١٩٥٠.
٤٥. الدّرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢١هـ.
٤٦. ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدّكتور أحمد مختار عمر، دمشق : مجمع اللغة العربية.
٤٧. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق الدّكتور محمّد محمّد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب بالجماميز ، (د.ت).
٤٨. ديوان الحماسة، لأبي تمّام، تحقيق الدّكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، الرياض: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط(١) ١٤٠١هـ.
٤٩. ديوان النّابغة الذّبياني، تحقيق وشرح كرم البُستاني، بيروت: دار بيروت للطّباعة والنّشر، ١٤٠٦هـ.
٥٠. ديوان الهذليين، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب ، القاهرة: الدّار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ.
٥١. ديوان رؤبة ضمن(مجموع أشعار العرب)، بعناية وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).
٥٢. ديوان طرفة بن العبد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٢٣هـ.
٥٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد الخرّاط، مطبوعات محمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
٥٤. سفر السّعادة وسفير الإفادة، لعلَم الدّين السّخاوي، تحقيق محمّد أحمد الدّالي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣هـ.

٥٥. شرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافي، تحقيق الدكتور محمّد الريح هاشم، بيروت: دار الجيل، ط(١) ١٤١٦هـ.
٥٦. شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمّد النّحّاس، تحقيق الدّكتور زهير غازي زاهد ، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، ط(١) ١٩٧٤م.
٥٧. شرح أشعار الهذليين، للسكريّ، بتحقيق عبد الستار فرّاج، ومراجعة محمود محمّد شاكر، دار العروبة، القاهرة، ١٩٨٤م.
٥٨. شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيّد، القاهرة: المكتبة الأزهريّة، (د.ت).
٥٩. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط (١) ١٤١٠هـ.
٦٠. شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق محمّد عبد النبي عبيد ، المنصورة: مكتبة الإيمان، ط(١) ١٤٢٧هـ.
٦١. شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، القاهرة: دار المعارف، ط(٦) ٢٠٠٥م.
٦٢. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دمشق : دار المأمون للتراث، ط(١) ١٤٠٢هـ.
٦٣. شرح المفصّل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٢٢هـ.
٦٤. شرح المقرّب المسمّى ((التعليقة)) ، لابن النّحّاس الحلبي، تحقيق الدّكتور خيري عبد الرّاضي عبد اللطيف، المدينة المنورة: مكتبة دار الزّمان، ط(١) ١٤٢٦هـ.
٦٥. شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ط(١) ١٤١٩هـ.
٦٦. شرح شذور الذّهب، للجوجري، تحقيق الدّكتور نوّاف الحارثيّ، المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، ط(٢) ١٤٢٩هـ.
٦٧. شرح كتاب سيبويه، للرّماني، تحقيق محمّد إبراهيم شيبة ، مكّة المكرمة: كليّة اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى، ١٤١٥هـ.
٦٨. شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي، تحقيق رمضان عبد التوّاب وآخرين، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، بتواريخ مختلفة.

٦٩. الشيرازيّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الرياض: كنوز أشبيليا، ط(١) ١٤٢٤هـ.
٧٠. الصحاح، تاج اللّغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط(٤) ١٩٩٠م.
٧١. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط(٢) ١٤٠٢م.
٧٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصريّة، ط(١) ١٤٢٣هـ.
٧٣. علل النّحو، للورّاق ، تحقيق الدّكتور محمود جاسم محمّد الدّرويش، الرّياض: مكتبة الرّشد، ط(١) ١٤٣٠هـ.
٧٤. غريب الحديث، للخطّابي، تحقيق الدكتور عبد الكريم الغرباوي، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
٧٥. فُرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق الدّكتور محمّد علي سلطاني، دمشق : دار النّبراس ، ١٤٠١هـ.
٧٦. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، بيروت: مؤسسة الرّسالة ، ط(٧) ١٤٢٤هـ.
٧٧. الكامل، للمبرّد، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، بيروت : مؤسسة الرّسالة ، ط(٤) ١٤٢٥هـ.
٧٨. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السّلام هارون بيروت: دار الجيل ، ط(١) (د.ت).
٧٩. كشف الظّنون، لحاجّي خليفة، مكّة المكرّمة، المكتبة الفيصليّة، (د.ت).
٨٠. الكليّات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الدّكتور عدنان درويش ومحمّد المصري، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط (٢) ١٤١٣هـ.
٨١. الكناش في فنّي النحو والصرف، للملك المؤيّد صاحب حماه، تحقيق الدكتور رياض الخوام، بيروت: المكتبة العصريّة، ٢٠٠٠م.
٨٢. لُباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، لسليمان بن بنين بن خلف، تحقيق انجا بنت إبراهيم اليماني، مكّة المكرمة: كليّة اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى، ١٤١٧هـ.
٨٣. اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر، ط(١) ١٩٩٥م.

٨٤. لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر ، ط(٤) ٢٠٠٥م.
٨٥. المُبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جنّي، دمشق: دار الهجرة، ط(١) ١٤٠٨هـ.
٨٦. المُحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدّكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٢١هـ.
٨٧. المخصّص، لابن سيده، بيروت: دار الكتب العلميّة، مصوّرة عن طبعة بولاق ١٤١٨هـ.
٨٨. المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور محمّد الشّاطر أحمد، القاهرة : مطبعة المدني ، ط(١) ١٤٠٥هـ.
٨٩. المسائل الحلبيّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، ودار المنارة، بيروت ط(١) ١٤٠٧هـ.
٩٠. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، بتحقيق الدكتور محمّد كامل بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٥هـ.
٩١. المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، بيروت: المكتبة العلميّة، ط(٢) ١٩٨٧م.
٩٢. المشوف المُعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق ياسين محمّد السّواس، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
٩٣. معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، تحقيق الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت : عالم الكتب، ط(١) ١٤٠٨هـ.
٩٤. معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، لقاهرة: دارالكتب المصرية، ط(٣) ١٤٢٢هـ.
٩٥. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، لياقوت الحموي، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط(١) ١٩٩٣م.
٩٦. معجم الشّعراء، للمرزباني، تصحيح كرنكو، بيروت : دار الجيل ، ط(١) ١٤١١هـ.
٩٧. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدّكتور عبد اللطيف محمّد الخطيب، الكويت، ط(١) ١٤٢١هـ.
٩٨. مفردات ألفاظ القرآن، للرّاغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق: دار القلم، ط(٣) ١٤٢٣هـ.

٩٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط(١) ١٤٢٨هـ.
١٠٠. المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، بـ((شرح شواهد الكبرى))، لبدر الدين العيني، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ط(١) ١٤٣١هـ.
١٠١. المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ.
١٠٢. المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهُنائي (المعروف بكُراع النَّمْل) تحقيق الدّكتور محمد بن أحمد العمري، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط(١) ١٤٠٩هـ .
١٠٣. المُنَجَّد في اللغة، عليّ بن الحسن الهنائي المشهور بـ((كراع النمل))، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور ضاحي عبد الباقي، القاهرة: عالم الكتب، ط(٢) ١٩٨٨م.
١٠٤. المؤتلف والمختلف، للآمدي، صحّحه وعلّق عليه، الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، بيروت: دار الجيل، ط(١) ١٤١١هـ.
١٠٥. النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق الدّكتور يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط(١) ١٤٢٥هـ.
١٠٦. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزّاوي، ومحمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلميّة، ١٣٩٩ه.
١٠٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطي، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط(٢) ١٤٠٧هـ.